مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الثاني والعشرون – العدد الرابع (شوال – ذو الحجة ١٤٤١هـ / يونية – أغسطس ٢٠٢٠م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- إشكالية المعنى القرآني وآليات التأويل عند ابن قتيبة (٢٧٦هـ) – دراسة وصفية تحليلية
- الإخبار بالمصدر – دراسة تحليلية تطبيقية على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
- بِدع التَّفاسير في كشَّاف الزمخشري: دراسة نحوية صرفية دلالية
- الشَّوارد من تَذكِرَةِ النُّحاة لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ
- المبادئ المُوجِّهة للتغير اللغوي في اللسانيات الداخلية عند سوسير
- «علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون» تأليف جون أولسون، ترجمة د. محمد بن ناصر الحقباني عرض نقدي للكتاب وللترجمة

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثاني والعشرون - العدد الرابع -
(شوال - ذو الحجة ١٤٤١هـ / يونية - أغسطس ٢٠٢٠م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- إشكالية المعنى القرآني وآليات التأويل عند ابن قتيبة (٢٧٦هـ) – دراسة وصفية تحليلية
  مصطفى منتوران ٥
- الإخبار بالمصدر – دراسة تحليلية تطبيقية على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
  إبراهيم بن سالم الصّاعديّ ٣٥
- بِدع التَّفاسير في كشَّافِ الزمخشري: دراسة نحوية صرفية دلالية
  غازي بن خلف العتيبي ٩١
- الشَّوارد من تَذكِرَة النُّحاة لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ استخرج النُّصوص، وجمعها، ووثَّقها، وحقَّقها
  وليد محمد السّراقبيّ ١٦١
- المبادئ المُوجِّهة للتغير اللغوي في اللسانيات الداخلية عند سوسير
  عزمي محمد «عيال سلمان» ٢٩٣
- «علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون» تأليف جون أولسون، ترجمة د. محمد بن ناصر الحقباني عرض نقدي للكتاب وللترجمة
  عباس علي السوسوة ٣٥١

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

ثانياً : الآراء والنقد

المبادئ المُوجِّهة للتغير اللغوي
في اللسانيات الداخلية عند سوسير

إعداد

عزمي محمد «عيال سلمان»

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب -
جامعة نجران

• **ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن وضوح تفكير سوسير في قدرته على تحويل مبادئ اللغة العامة إلى قوى مُوجِّهة لعملياتها الحيوية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ذهابُه إلى أن عملية التغير اللغوي هي عملية ذاتية، توجِّهها ثلاثة مبادئ أساسية، هي: مبدأ الاعتباطية، ومبدأ الاختلاف، ومبدأ القيمة. وهكذا لا تكون عملية التغير اللغوي ناجمة عن ظروف خارجية فحسب، فحَصْرُها في هذه الظروف لطالما كان سبباً في خلق حالة من التوتر بين متطلبات توازن النظام ودواعي تغيره، وتعدادُها هو أشبه بسرد حكايات منفصلة لعملية متكاملة تقوم في حقيقتها على مجموعة من المبادئ المُحدَّدة والمتداخلة. وقد تجاوز سوسير كل اللسانيين في تنظيره لعملية التغير عندما ذهب إلى أنها نتاج لتعديلات في علاقات التداعي والاقتران، تقوم بها قوى فاعلة داخل نظام اللغة، فكل ما ينتج من جديد يولد بتوجيه من هذه القوى، وذلك يعني في الوقت نفسه أن النظام الداخلي للغة هو الذي يتم فيه كل شيء، وأن عملية التغير هي عملية نظامية وذاتية. ومن هنا بزغت الفكرة القائلة بأن هنالك مبادئ أساسية تُحرِّك عملية التغير وتحفظ توازن نظام اللغة على حد سواء، وهدف سوسير من تحديد هذه المبادئ هو تأويل كل تغير لغوي بوصفه توازناً وتمظهراً جديداً لبنية النظام، فالقوى المُوجِّهة لعملية التغير داخل النظام هي نفسها القوى التي يتوقف عليها توازن هذا النظام. وهكذا تكون الغاية الأساسية للسانيات الداخلية هي إبعاد المثير الخارجي من دائرة الاهتمام العلمي، وتسليط الضوء على العوامل الحقيقية للتغير اللغوي، ولذلك أُقْصِيَ كل ما هو طارئ من الظروف والأسباب، ونُظر إلى نظام اللغة في ذاته وبوصفه كياناً مستقلاً عن كل ما يدور حوله، وسوسير بهذا التصوُّر يُقدِّم تحديداً لعوامل التغير اللغوي تبدو معه العملية برمتها وكأنها لم تُدرَس من قَبْلُ.

*****

مقدمة:

لقد شهد القرن العشرون الاتجاهات العلمية لوضع أُسس جديدة في دراسة اللغة، وقاد ذلك إلى أن تَتَّسم اللسانيات الحديثة في عملها بالتنظيم المنهجي والمبالغة في التحديد والوضوح، وبشكل يُلحُّ على أهمية استنباط المبادئ الثابتة غير المُتحوِّلة للعملية اللغوية. ولهذا كان من الضروري عند ملاحظة مجموعة من العلاقات تجمعها خصائص معينة، أن يَتمَّ العثور على القوى المحركة لها، فهذه القوى تسمح بإلقاء الضوء على السِّمات الأساسية والمهمة في شبكة العلاقات المتداعية، وتتيح مجالاً لإهمال الظروف الطارئة، وهي الظروف المنعزلة والمتغيرة والخاضعة للمُصادفة، وهكذا بدأت اللسانيات البنيوية لدى سوسير تميل نحو تحديد المبادئ العامة، وتسعى إلى تخليص العملية اللغوية مما هو طارئ عليها.

والحقُّ أن مظهر التضاد الأساسي بين لسانيات القرن التاسع عشر ولسانيات القرن العشرين يكمن في أن الاهتمام بالمبادئ الثابتة غير المُتحوِّلة قد حلَّ محل الاهتمام - الذي انفرد وحده فيما مضى - بالظروف الطارئة على النظام الذاتي للغة. ولذلك قادت أعمال اللسانيات البنيوية إلى نتائج أكثر قابلية للتطبيق، وهذه النتائج هي التي ضمنت في نهاية الأمر المستوى العلمي الذي بلغته اللسانيات في عصرنا الحديث، وضمنت كذلك للمنهج البنيوي أن يكون حركة مشتركة بين عدة فروع للمعرفة، فالمنهج البنيوي لم يعد طريقة بحث منفصلة باللسانيات، ولكنه أصبح تعبيراً عن اتجاه عام للفكر.

وقد قدَّم سوسير بتمييزه بين (اللسانيات الداخلية) و(اللسانيات الخارجية) واحداً من أشد أُطر النقاش النظري لفتاً للانتباه في لسانيات القرن العشرين، وإقدام سوسير على هذه الخطوة يُعدُّ تَبصُّراً عميقاً للكشف عن المبادئ الأساسية المسيطرة على نظام اللغة، فهدف اللسانيات الداخلية هو دراسة البنية الضمنية لنظام اللغة، وتحديد المبادئ الثابتة والمُوجِّهة له، ويُسمِّي سوسير مجموع هذه المبادئ شبه المتعالية بالقوى الفاعلة. وهذا تصور غير مسبوق لعمل اللغات،

فقيمة دروس سوسير تكمن في برهنتها الواضحة والصارمة على وجود مبادئ أساسية يقوم عليها نظام اللغة، فقبله لم تكن هذه المبادئ رائجة، وإنْ وُجدت فإنَّ وجودها كان بشكل مُتشظٍّ يفتقر إلى فكر نسقي يجمع بينها. والقيمة الكبيرة لتحديد مثل هذه المبادئ يكمن في نفي كل ما ليس له علاقة بنظام اللغة، ويجعل من عوامل توازن النظام قوى ذاتية لا تمت إلى الظروف الخارجية بِصِلَة، وسوسير بذلك هو أول من أعدّ برنامجاً دقيقاً لعملية التغير اللغوي، لا تُمثِّل فيه الظروف الطارئة سوى جزء صغير.

وبهذا قد منحنا سوسير - بلا شك - القوى الفاعلة المحركة لنظام اللغة، وما صدر عنه في اللسانيات الداخلية شبيه بما فعله (نيتشه) سابقاً بالمنهج الجينالوجي و(ماركس) بالبنية التحتية، وكذلك ما فعله (فوكو) لاحقاً في الأركيولوجيا، حيث كفُّوا عن مواجهة نسق بنسق أو تركيب بتركيب، فحفروا تحت السطح لفرز ما يمكن من المبادئ الأساسية والقوى الفاعلة. وكذلك فعلت اللسانيات الداخلية عندما وضعت منهجاً لتحديد القوى الكامنة وراء العملية اللغوية، تلك القوى الفاعلة التي تمارس تأثيرها في النظام بشكل غير مرئي. فمن الممكن الآن تصور برنامج يسمح بالكشف عن علاقات التداعي والاقتران، وهي علاقات تختلف عن علاقات التركيب في كونها لا تَظْهر مباشرة في مجال الملاحظة ولا في وعي الذات المتكلمة، وحتى العلماء لم يقعوا عليها قبل أن يُعلن عنها سوسير.

وهكذا وجدت اللسانيات الداخلية نفسها متجاوزة لأشياء كثيرة ليست من صلب موضوعها، فاللغة هي المسألة الأساسية بالنسبة لها، ولكن ليس من حيث كونها فعلاً لذات متكلمة، بل من حيث كونها نظاماً ذاتياً لعلاقات داخلية تقوم على التداعي والاقتران. فالذي يُميِّز اللسانيات الداخلية بهذا المعنى العام هو اهتمامها الكبير بالعلاقات التي تربط بين علامات اللغة أكثر من اهتمامها بالعلامات نفسها، وهذا ما يجعل الصلة قائمة بينها وبين العلوم الرياضية،

ويبدو الآن أن مجال العمليات اللغوية أصبح بفضل اللسانيات الداخلية جهازاً ضمنياً قابلاً للبرمجة الذاتية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تسعى لتبيين أن البحوث المألوفة حول عوامل التغير اللغوي قبل سوسير كانت عبارة عن دراسات تُحلِّل أثر الظروف الخارجية في تراكيب اللغات، وأنه وبصرف النظر عن المزايا التي تَتمتَّع بها مثل هذه التحليلات، إلا أنها كما يرى سوسير لا تُسهم في إثراء معرفتنا بكيفية عمل اللغة. أضف إلى ذلك أن من يحصر أسباب التغير اللغوي في الظروف الخارجية يفرض على عملية التغير اللغوي نوعاً من المزاجية والعشوائية في تحديد الأسباب وانتقائها، وما ذلك إلا تجسيد ذاتي لأفكار كل لساني عن اللغة التي يدرسها، وهو ما يُظهِر لنا أن اللسانيين، بسبب كبر حجم التناقض الذي يسكنهم، هم الذين يتغيرون وليست اللغة. وأما من يُحلِّل عوامل التغير تحليلاً داخلياً يستند إلى المبادئ الأساسية الموجهة لنظام اللغة، فإنه يجد نفسه أمام توليفة من القوى المُحدَّدة والواضحة، تفرض عليه أخذها جميعاً وليست أشتاتاً، فلهذه القوى عمل متراتب وسمات مُنتظَمة لا تتوفَّر عليها الأسباب الخارجية التي هي في غالبها مُنفصلة ومُضلِّلة. وفي اللحظة التي يضع فيها اللساني يده على هذه القوى، فإن عملية التغير تبقى تحت الملاحظة الموضوعية، ولا يزحف إليه شيء من الشك في أن اللغة فعلاً هي التي تُدِير تغيُّرها بذاتها، حتى عندما تكون الظروف المحيطة بها شديدة الوطأة.

فهذه السمات الملتصقة بالظروف الخارجية لم تمنع الدرس اللساني العربي من الاستمرار في جعلها هي العوامل الوحيدة والأكيدة في عملية التغير اللغوي حتى يومنا هذا، ومع مرور ما يزيد على ثلاثين عاماً من نشر دروس سوسير باللغة العربية، فإن هذا الجانب من فكره لم يحظ بعدُ بالعناية التي يستحقها، فالباحث وهو يُجيل نظره فيما كُتِب عن سوسير من دراسات وبحوث قد وقف على ما يُشير إلى المبادئ الأساسية لعمل اللغة في لسانيات سوسير على نحو ما

هـو موجـود في دراسـة حنـون مبـارك: (مدخـل إلى لسـانيات سوسـير)[١]، ودراسـة محمـد حسـن عبدالعزيـز: (سوسـير رائـد علـم اللغـة الحديـث) تحـت مبحـث: (التعريـف بنظريـة سوسـير اللغويـة)[٢]، وكذلـك دراسـة مختـار زواوي الموسـومة بـ(دو سوسـير مـن جديـد: مدخـل إلى اللسـانيات)[٣]. فجميـع هـذه الدراسـات لم تتنـاول في حديثهـا مـا يُظهِـر أثـر مبـادئ اللغـة الأساسـية وقواهـا الفاعلـة في توجيـه عمليـة التغـير اللغـوي. وتجـدر الإشـارة هنـا إلى أن (عبدالعزيـز) في دراسـته آنفـة الذكـر قـد تنـاول أسـباب التغـير الصـوتي تحـت مبحـث: (التغـير اللغـوي)، وأتـى فيـه عـلى ذكـر سـبعة منهـا، مُلخِّصـاً بذلـك مـا ورد بشـأنها في دروس سوسـير، وجميـع مـا ذكـره منهـا ينـدرج ضمـن الأسـباب الـمُوجِّهة للتغـير اللغـوي في اللسـانيات الخارجيـة، وهـو مـا يبتعـد بهـا عـن دائـرة اهتمامنـا[٤].

وأمـا الدراسـة التـي قـام بهـا مصطفـى زكـي التـوني تحـت عنـوان: (علـل التغيـر اللغـوي)[٥]، فقـد أفـرد الباحـث فيهـا للعلـل البنيويـة فصـلاً مـن فصـول دراسـته السـتة، وإنَّ في إطـلاق تسـمية (علـل) عـلى هـذا الفصـل وباقـي فصـول دراسـته مـا يخلـق قطيعـة تامـة بـين الدراسـتين. فالمنهـج البنيـوي، وهـو منهـج منـاوئ للسـببية، لا يبحـث عـن علـل الأشـياء ومُسـبِّباتها، وهـذه بغـير شـك نتيجـة نابعـة مـن الموقـف المعـارض للتفسـيرات التاريخيـة أو البحـث عـن الأصـول[٦]. ويبـدو أن الـذي أوقـع

(١) يُنظَر: مبارك، حنون: **مدخل إلى لسانيات سوسير**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٧م، ص٣٥ – ٤٣، ص٨٥ – ٩٠، ص٩٠ – ١٠٦، ص١١٥ – ١٢٠.

(٢) يُنظَر: عبدالعزيز، محمد حسن: **سوسير رائد علم اللغة الحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٣٠ – ٤٣.

(٣) يُنظَر: زواوي، مختار: **دو سوسير من جديد (مدخل إلى اللسانيات)**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٧م، ص١١٦ – ١٢٢، ص١٨٢ – ١٨٦.

(٤) يُنظَر: عبدالعزيز ، محمد حسن: **سوسير رائد علم اللغة الحديث**، ص٦١ – ٦٤.

(٥) يُنظَر: التوني، مصطفى زكي: **علل التغيير اللغوي**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشرة، الرسالة الرابعة والثمانون، ١٩٩٣م، ص٣٣ – ٥٥.

(٦) يُنظَر: أبو زيد، أحمد: **المدخل إلى البنائية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص١١٧.

الباحث في هذا المزلق المنهجي، فجعله يُعادِل بين مصطلح (العلل) ومصطلح (العوامل)، هو ابتعاده عن تناول المبادئ الأساسية المُوجِّهة لعلاقات التداعي والاقتران داخل شبكة نظام اللغة، واتكاؤه كثيراً على علاقات التركيب المتعلِّقة بالعمليات النحوية، التي هي بطبيعتها علاقات مُعلَّلة تقع خارج نظام اللغة بالمعنى السوسيري.

تمهيد: التغير اللغوي بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية:

يذهب سوسير إلى أن اللغة تتكوَّن من مجموع عمليات الترابط بين الدال والمدلول التي يُقرُّها الجمهور ويرتضيها، ومع أن عمليات الترابط هذه التي تتكون منها علامات اللغة مقرها الدماغ، فإن هذه العلامات ليست من المجردات، وإنما هي أشياء حقيقية ملموسة، وهذا غُنْم كبير لدراسة اللغة وتغيراتها، فتلك العلامات مع ما بينها من علاقات هي موضوع اللسانيات، ويطلق عليها سوسير اسم الكيانات الملموسة لهذا العلم. فالكيان اللغوي موجود بفضل اقتران الدال بالمدلول، وما أن يتم الاقتصار على أحدهما دون الآخر حتى يتلاشى ذلك الكيان ويضمحل، فيخرج عن كونه شيئاً ملموساً ويدخل في عداد محض المجردات، والمرء عُرضة في كل آونة لئلا يدرك إلا جزءاً من ذلك الكيان، معتقداً أنه قد أحاط به بأكمله، وهو ما يحدث مثلاً إن نحن قَطَّعنا السلسلة المنطوقة إلى مقاطعها، فالمقطع لا قيمة له إلا في الفونولوجيا، كما أن المجموعة من الأصوات المتتالية لا تُعدُّ ذات قيمة لغوية إلا متى كانت عماداً لفكرة من الأفكار، وأما إذا اعتبرناها في حد ذاتها فإنها لا تكون عندئذ سوى مادة لدراسة فيزيولوجية. وكذلك الشأن تماماً بالنسبة للمدلول متى فصلته عن داله، فإن متصورات من قبيل (دار) و(أبيض) و(رأى) وغيرها إذا اعتبرناها في حد ذاتها، فهي من مشمولات علم النفس، ولا تصبح كيانات لغوية إلا إذا اقترنت بصور أكوستيكية، فالمتصور الذهني في اللغة هو صفة من صفات المادة الصوتية، كما أن تصويتاً معيناً من التصويتات هو صفة من صفات المتصور الذهني[1].

ويجب هنا تحديد المفهوم الذي يقوم عليه مصطلح (التغيُّر) في لسانيات سوسير، وتعريف الشيء بما ليس هو، يجعل من الخطأ أن نعتقد بأن مصطلح

(١) يُنظَر: دي سوسير، فردينان: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م، ص٣٦، ١٦٠.

التغيُّر يتعلَّق خاصة بما يُصيب الدال من تغيرات صوتية وما يلحق المُتصوَّر المدلول عليه من تغيرات معنوية، وكأن الثانية نتيجة للأولى ومترتبة عليها. ففي هذه النظرة إلى مفهوم التغير بعض القصور، فمهما كانت دواعي التغير، وسواء أعمل كل واحد منها على حدة أم عملت معاً، فإنها تفضي دائماً إلى تزحزح في العلاقة القائمة بين الدال والمدلول، فإذا كان للعامل الصوتي في غالب الأحيان دور ما في حالة التغيُّر، فإنه غير كاف بمفرده لتفسير ذلك التغير برمته، وإنْ تمَّ إدخال العامل المعنوي وجُعِل تابعاً للتغيرات الصوتية، فإن ذلك أيضاً غير كافٍ لتفسير حالة التغيُّر. فالتغير يُعدُّ فعلاً واحداً يُصيب الدال والمدلول معاً، فالمدلول لا يوجد خارج علاقته بالدال، فهو ليس قبله ولا بعده، ولا في أي جهة مفترضة، فهما مفهومان، ومن المحال التفكير في أحدهما دون الآخر.

فالأمر إذاً يتعلق بنظرة واحدة، تُحاذِي بين التغيرات التي تصيب الدال، وتلك التي تُصيب المدلول، والتزحزح هنا يُمثِّل أشكالاً متفاوتة في طبيعة العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول، بحيث تتدرَّج من التغيرات الطفيفة إلى تلك التي تُعدُّ ذات بال، وعمله لا حدَّ له ولا حصر من جهة أنه يمكن أن يطرأ على أي نوع من أنواع العلامات، سواء كان ذلك صفة أو اسماً أو جذراً أو لاحقة أو علامة إعراب ... إلخ. وفي المجمل فإن التزحزح مردُّه إلى تغيُّر الحالة اللغوية ومحكوم بتجمُّع طرفي العلامة، وبهذا يمكن تعريف (التغير) بأنه ضرب من تزحزح العلاقة القائمة بين الدال والمدلول، وهذا التعريف لدى سوسير لا ينطبق على (تغيُّر) عناصر النظام فقط، بل وكذلك أيضاً على (تطور) النظام نفسه[1]. وفي جميع أبواب (الدروس) نجد أن سوسير لا يُميِّز بين مصطلحَيْ: (التغيُّر) و(التطور)، فكلاهما يُمثِّل لديه علاقة تزحزح بين الدال والمدلول، وهذا لا ينفي القول بأن لكل من الدال والمدلول حقَّ الاحتفاظ بحياته الخاصة، وأن اللغة تتغير وتتطور بتأثير جميع العوامل التي من شأنها أن تؤثر إما في الأصوات

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص ٢٧٠.

وإما في المعاني، ولكن بمجرد أن تبدأ حالة التغير والتطور حتى نجد أن أثرها يطال كلا مُكوِّنَيْ العلامة اللغوية: الدال والمدلول.

ويمكن إجمال ما سبق عن مفهوم التغيُّر اللغوي بتصور سوسير الآتي للوحدة اللغوية، فكثيراً ما شبَّه الدارسون هذه الوحدة بوجهيها: (الدال) و(المدلول) بوحدة الذات البشرية المركبة من (الروح) و(الجسد). ولكن هذا التشبيه لا يُرضي سوسير تمام الرضا، فذهب إلى أن تمثيل الوحدة اللغوية بمادة كيميائية مركبة من عنصرين كالماء، على سبيل المثال، أقرب إلى الصواب، وأقرب إلى توضيح عملية التغيُّر اللغوي من غيرها، فالعلاقة بين عنصرين كيميائيين متفاوتة ومُتدرِّجة، تبدأ بالتغيرات الطفيفة، وقد تنتهي بتوليد مركبات كيميائي مختلفة، فهي علاقة دائمة وحدود التغير فيها واسعة. أما العلاقة التي تربط الروح بالجسد فلا يحكمها سوى علاقة الاتصال أو الانفصال، وإن بدا أن بينهما ما يشبه علاقة التزحزح، فإن هذه العلاقة لا تفضي إلا إلى شيء واحد هو الفناء، بينما إذا انفصل العنصران، وهما في مركب الماء: الهيدروجين والأكسجين، وتَمَّ اعتبار كل منهما على حِدة، فإن كل واحد يحتفظ بحياته الخاصة دون أن يكون له أية خاصية من خصائص الماء، وكذلك الشأن في الدال والمدلول، فمتى انفصل أحدهما عن الآخر، فإن كل واحد منهما يحتفظ بحياته الخاصة، وليس الأمر كذلك بالنسبة للروح والجسد، فإن انفصال أحدهما عن الآخر يفتك بالجسد ويذهب بالروح إلى عالم آخر[1]. فوجود الدال بدون المدلول هو عبارة عن الشيء بمفرده؛ إذ في هذه الحالة يكون للشيء صفة الوجود فقط، فلا يدل ولا يعني أمراً زائداً عن هذا الحد، وبالمثل فإن المدلول بدون وجود الدال هو ما لا يمكن وصفه، ولا التفكير فيه، إنه عدم محض[2].

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٦١.

(٢) يُنظَر: وتزيفان، أزولد: **الدلالة والمرجع دراسة معجمية**، ضمن كتاب: المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة: عبدالقادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م، ص٢٥.

ولعملية التزحزح من الصحة ما يجعلها تنطبق حتى على اللغات الاصطناعية، فمن يخترع منها واحدة يبقى زمامها بيده ما دامت لم تصبح متداولة بين الناس، لكن بمجرد أن تبدأ تلك اللغة في القيام بدورها، وتصبح مِلكاً مشاعاً للجميع، فإن زمامها يفلت من يده. فاللغة المسماة بالإسبرانتو Esperanto، كما يقول سوسير، هي محاولة من هذا القبيل، فتُرى هل ستفلت من تأثير هذا المبدأ الحتمي إن كُتِب لها النجاح يوماً؟ إن اللغة بعد مرور الفترة الأولى من نشأتها ستدخل على الأرجح في طور حياتها العلاماتية، وستتوارثها الأجيال حسب قوانين لا تمت بصلة إلى قوانين عمليات الخلق القائمة على التفكير والروية، وعندئذ تنعدم إمكانية العودة بها إلى الوراء. وإنَّ مَثَل هذا الذي يدَّعي إنشاء لغة ثابتة، على الخَلَف أن يقبلها كما هي، كمثل الدجاجة تحضن بيضة البطة، فاللغة التي وضعها واخترعها سيجرفها تيار التطور الذي يجرف جميع اللغات أحب ذلك أم كرهه[1].

ويذهب سوسير في بدايات دروسه إلى التأكيد على أن كل ما في اللغة في نهاية الأمر هو نفسي، ولا يستثني من ذلك حتى مظاهر اللغة المادية والميكانيكية، مثل تغيُّر الأصوات[2]، فالتغيُّر اللغوي لديه عموماً بوصفه قائماً على العلاقة المتزحزحة بين الدال والمدلول هو بحد ذاته عملية نفسية؛ ذلك أن العنصرين اللذين يُشكِّلان العلامة اللغوية، ويحكمان عملية التغير، إنما هما عنصران نفسيان معاً، ويصل بينهما في دماغ الإنسان صلة الجمع والترابط. فالعلامة اللغوية لا تجمع بين شيء واسم، بل بين متصوَّر ذهني وصورة أكوستيكية، وليست الصور الأكوستيكية هي الصوت المادي؛ أي ذلك الأمر الفيزيائي المحض، بل هي الأثر النفسي لهذا الصوت؛ أي الصورة التي تصوِّرها لنا حواسنا، وهي صورة حسية لدى سوسير، وإن صادف وأن نعتها بأنها مادية فبالمعنى الذي ذُكِر فقط.

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٢٢.
(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥.

ويظهر الطابع النفسي للصور الأكوستيكية بصورة جلية عندما يتأمل المرء كلامه الشخصي، فباستطاعته أن يناجي نفسه أو أن يستعرض ذهنياً مقطوعة من الشعر دون أن تتحرك له شفة أو لسان. فالعلامة اللغوية إذاً كيان نفسي ذو وجهين مُلتحمين التحاماً شديداً، يستدعي وجود أحدهما وجود الآخر، وهذا الأمر يجعل من الخطأ أن نتصوَّر بأن التغيُّر اللغوي مرتبط بشكل خاص بما يعتري الدال من تغيرات صوتية وما يلحق المدلول عليه من تغيرات معنوية، وكأنهما بذلك عمليتان متمايزتان، إحداهما مترتبة على الأخرى ونتيجة لها، وإنما التغير اللغوي هو عملية نفسية واحدة، تتزحزح فيها العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول[1].

ويرى سوسير أن البحث في أسباب التغيرات الصوتية لمن أشد المسائل اللسانية صعوبة، وقد سلك الباحثون في هذا المجال مسالك عديدة، إلا أنه لا يوجد من بينها تفسير واحد ينير مسألة التغير إنارة تامة، وأغلب هذه الأسباب التي يُشير إليها سوسير هي ظروف خارجية بالنسبة للظاهرة اللغوية من نحو: الكتابة، واستعدادات الجنس البشري، والتأقلم مع ظروف التربة والمناخ، والنزعة إلى المجهود الأدنى، وما نتلقاه في طفولتنا من دربة صوتية، والعامل السياسي، وتأثير لغة السكان الأصليين على لغة السكان الوافدين، والتقليد والمحاكاة (تغيرات الموضة).

فيذهب سوسير إلى أن بعض الدارسين قد زعموا أنه من غير الممكن الفصل بين جميع هذه العوامل الخارجية وبين دراسة تغير اللغة في حد ذاته، وقد سادت وجهة النظر هذه خاصة منذ أن أصبح الإلحاح شديداً على هذه العوامل الملموسة، فمثلما يتغيَّر جهاز النبتة الداخلي بفعل عوامل خارجية كالتربة والمناخ ... إلخ، أفلا يصح القول أيضاً بأن جهاز اللغة يتغيَّر دائماً كذلك بمفعول العوامل الخارجية؟ في اعتقاد سوسير أن دراسة العوامل الخارجية

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١١٠.

ذات جدوى كبيرة، ولكن من الخطأ القول: إنه بدونها لا يمكن معرفة الجهاز اللساني الداخلي، فبعض العوامل الخارجية ليست عنصراً قارّاً في حياة لغة من اللغات، فهل سنقول: إن هذه الألسن خارجة عن الظروف التي تحف بالكلام، وعاجزة عن أن تُقدِّم لنا فكرة عن عملية التغير اللغوي؟

وعلى العموم ليس من الضروري لدى سوسير دوماً أن نعرف الملابسات الخارجية التي تحف بتغير لغة من اللغات، فبالنسبة إلى بعض الألسن التي لا نعرف معرفة دقيقة حتى عن أي الشعوب تكلمت بها، فإن هذا الجهل لا يُمثِّل عائقاً في سبيل دراستنا لها من الداخل والوقوف على ما أصابها من التغيرات. إضافة إلى أن بعض هذه الظروف الخارجية لا تكاد تستحق أن يطلق عليها اسم تفسير، إما لغموضها وإبهامها على نحو ما نجده في تأثير لغة السكان الأصليين، وإما لأنها تُدخِلنا في نطاق مشكلة أعمّ وأشمل على نحو ما نجده في تغيرات الموضة. وباقي هذه الظروف لها ضلع فيما يجد من تغيرات صوتية، وكثير منها موجود وجوداً دائماً ومستمراً، ومع ذلك نراها تعمل عملها في النظام الفونولوجي على نحو مُتقطِّع، مرة في هذه النقطة ومرة في تلك. وقد كان من اللازم أن يكون لأي حدث تاريخي سبب موجب، إلا أن كثيراً من اللسانيين لم يذكروا لنا ما الذي يُحدِث في كل حالة من الحالات تغيراً ما، مع أن سببه العام كان موجوداً مُسبقاً منذ زمن طويل؟ وهنا يرى سوسير أن هذه النقطة بالذات لهي أعسر ما يجب توضيحه.

فمثل هذه الأمور وغيرها هي التي دعت سوسير إلى أن يفصل بين مجالين من مجالات اللسانيات، أحدهما أطلق عليه اسم (اللسانيات الداخلية) والآخر سماه بـ(اللسانيات الخارجية)، وخير دليل على قيمة هذا الفصل هو أن كلاً منهما يخلق منهجاً متميزاً، ولهذا كلما كان احترام الدارس لهذا الفصل والتمييز دقيقاً كان ذلك أفضل لنتائج البحث والدراسة. فاللسانيات الخارجية يمكنها أن تُكدِّس التفاصيل دون أن يحصر أصحابها أنفسهم بين فكَّيْ إطار دراسة نظام ما،

وإنْ نَظَّم الدارسُ المسائل تنظيماً فيه قدر ما من المنهجية، فإن ذلك لن يكون إلا لضرورة البيان والتوضيح، وأما بالنسبة إلى اللسانيات الداخلية، فالأمر مخالف لذلك تمام المخالفة، فهي لا ترتضي أي نظام اتفق، فاللغة نظام لا يخضع لغير منطقه الخاص. والمقارنة مع لعبة الشطرنج توضِّح ذلك، ففيها يسهل نسبياً التمييز بين ما هو خارجي وما هو داخلي؛ فأنْ تكون هذه اللعبة قد انتقلت من بلاد فارس إلى أوروبا فإنما هو أمر خارجي، وأما الداخلي منها فهو كل ما يتعلَّق بنظام هذه اللعبة وقواعدها[1].

وإن عدم أخذ هذا التمييز السوسيري بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية بعين الاعتبار، جعل فئة من الباحثين ترى أن ثمة نقاط ضعف جوهرية في نموذج اللغة لدى سوسير، وأنه عاجز منطقياً عن تقديم نظرية وافية في اللغات البشرية. وفي حقيقة الأمر إن مثل هذه الأقوال لا تصدر إلا عن نظرة مُتعجِّلة للنموذج البنيوي، فسوسير، وهو يُولي عناية خاصة باللسانيات الداخلية، يجب ألَّا يُوصف نموذجه بالضعف لعدم اشتماله على تَصوُّر وافٍ للنحو أو التراكيب، وذلك لأمر بسيط، وهو أن العلاقات النحوية والتراكيب هي من مشمولات اللسانيات الخارجية، وبالتالي فمن الإجحاف بحقه القول بأن نموذجه لا يستطيع أن يُقدِّم على مستوى التركيب تبريراً - على سبيل المثال - للعلاقة بين الجمل المبنية للمعلوم والجمل المبنية للمجهول، أو للعلاقة بين صيغ الاستفهام والإجابات الموافقة لها، فالبحث عن مثل هذه التعليلات يبتعد به عن مقصده الأساسي، وهو دراسة النظام الداخلي للغة والكشف عن المبادئ المُوجِّهة له. فالنموذج البنيوي مناوئ للسببية، وسمة التغير أو التحول المسيطرة على علاقات النظام بالنسبة له غير مُبرَّرة، وهكذا لا يكون هنالك قيمة لأي جهاز تعليل يسعى إلى تبريرها، وكل جهد يسير في هذا الاتجاه لا طائل من ورائه.

(١) . يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٤٥ - ٤٧، ص٢٢٣ - ٢٢٩.

فاللغة لدى سوسير هي نظام من العلامات التي تقوم على علاقات التداعي أو الاقتران، وليست تتابعاً من التراكيب، فحينما تكون العلامة خارج التركيب وتأخذ موقعها داخل النظام، فإنها تأخذ قيمتها من مجال واسع من التداعيات والاقترانات المحمولة في الدماغ، وأما علاقات التركيب فهي علاقات خطية ثابتة، تستمد فيها الكلمات جزءاً من قوتها بوجودها في تجاور ملحوظ مع ما يسبقها أو ما يليها في التركيب، وهي لدى سوسير متعلقة باستعمال الفرد للغته؛ أي أنها قضية متعلقة بالأداء الخارجي للغة. وفي المقابل فإن سوسير عندما يعد اللغة نظاماً من العلامات المتداعية والمتقابلة، فإنه يكون بذلك مُضطراً لدراستها ضمن علاقاتها الداخلية، ومن المعقول أن نُعلل علاقات التركيب في لغة معينة، ولكن ليس ثمة من يتقن تبرير علاقات التداعي والتقابل التي تحدد نظام اللغة.

ولقد أَخلَّت اللسانيات اللاحقة لسوسير بفكرته هذه عندما استعاضت عن علاقات (التداعي) بعلاقات (الاستبدال)، لتصبح الأخيرة هي المقابلة لعلاقات التركيب، فمفهوم (الاستبدال) أضيق من مفهوم (التداعي) الذي تندرج تحته جميع ضروب الاقتران. وهكذا فإن حديث سوسير عن اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية هو تمييز لنظام اللغة الداخلي من نظامها الخارجي، ولـمَّا كانت عناصر النظام الداخلي غير مُبرَّرة (اعتباطية)، فإن القيمة الأساسية لدراسة هذا النظام تكمن بالكشف عن القوى الفاعلة والمسؤولة عن توازنه، وليس الأمر على هذا النحو في اللسانيات الخارجية؛ ذلك أنه من اليسير تقديم تعليل منطقي للعلاقات التي تحكمها، فهي مُبرَّرة وإعمال شيء من الفكر يكشف ذلك.

وما قام به سوسير من تحديدٍ عام لمبادئ اللغة هو بحد ذاته وصف لنظام اللغة الداخلي، الذي هو اللغة في ذاتها وليس شيئاً آخر، ونجد في نظام اللغة هذا مميزات الموضوع الحقيقي للسانيات الداخلية، فوصفه يتطلَّب عمليات من الفصل والإبعاد لكل ما يقع خارجه؛ أي هو متميِّز من جميع الملابسات الطارئة، فهو متطابق مع اللغة في ذاتها، ولذلك فهو نظام مستقل أساساً، بحيث

يجري إهمال أية ظروف خارجية يُظنُّ أنها تُلحق تغييراً به. وهكذا فإن نظام اللغة الداخلي هو البنية النسقية التي تُمثِّل واقع اللغة بشكل منتظم لا لبس فيه، فهذا النظام تُحرِّكه قوى تنطبق على جميع اللغات التي نتكلَّمها، فهي مبادئ صحيحة ومنتظمة ومتمايزة، وهذا ما يجعل منه نظاماً مستقلاً عن كل محاولة تسعى لفرض السيطرة عليه بالاستناد إلى أسباب تغيير خارجية.

ولذلك فإن اللسانيات الداخلية لدى سوسير هي بالضبط وصف دقيق ومُحدَّد لتلك المبادئ الأساسية التي تُنظِّم بنية اللغة وتُسيطر على عملية تغيرها، وتكاد تكون دراستها لديه هي الموضوع الحقيقي للسانيات، ولا تُحقِّق اللسانيات الداخلية غايتها إلا بإبعاد كل الظروف الخارجية التي لا علاقة لها بنظام اللغة، مثل الذات المتكلِّمة؛ إذ ليس لها أي دور تضطلع به داخل نظام اللغة. وهكذا لا يمكن أن نَرُدَّ خصائص نظام اللغة إلى خصائص البشر الناطقين باللغة، فاللغة لا تتطابق مع أي من الناطقين بها ولا مع جميعهم، والقوى الفاعلة فيها والمُوجِّهة لنظامها لا تتطابق بالضرورة مع غاياتهم، فليس ثمة وعي جَمْعي من أي نوع لكي تكون له غايات مؤثرة في نظام اللغة الداخلي، فنظام اللغة قائم بذاته، وله مبادئ واضحة ومباشرة، تُحرِّكه وتحفظ توازنه في آن معاً.

ونتيجة لذلك يذهب سوسير إلى أن من مهام اللساني البحث عن المبادئ العاملة عملاً دائماً مستمراً في جميع اللغات، وأن يُحدِّد موضوعها ويعرف ماهيتها، ومن أبرز المبادئ التي لها صفة الثبات والديمومة هي تلك التي لا تنفك تُحدِث تغيرات مستمرة في نظام اللغة، فتنقله من حالة إلى أخرى، وقد حصر سوسير هذه المبادئ في ثلاثة هي: مبدأ الاعتباطية ومبدأ الاختلاف ومبدأ القيمة. فهذه المبادئ لعبت دوراً بارزاً في تطوير نظرتنا المجملة عن عملية التغير اللغوي، وقدَّمت لنا تحديداً دقيقاً للقوى الحقيقية المُوجِّهة لهذه العملية بشكل خاص، وهو ما سنتناوله مُفصَّلاً الآن[1].

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤.

١. مبدأ الاعتباطية:

يرى سوسير أنه غالباً ما يكون اكتشاف حقيقة من الحقائق أقل عناءً من إحلالها المحل الذي يليق بها، ومن هذه الحقائق التي أثارت جدلاً واسعاً في لسانيات القرن العشرين مبدأ اعتباطية العلامة اللغوية، فقد اعتنق سوسير تصور (وتني) للغة بوصفها مؤسسة تتألف من علامات اعتباطية، فابتكار العلامة اللغوية ليس أكثر من تأسيس لعلاقة اعتباطية بين نمط صوتي (الدال) ومفهوم ما (المدلول). ولكي يوضح (وتني) أن اللغات مؤسسات بحتة أصرَّ على اعتباطية العلامة اللغوية، وهو بذلك يكون قد وضع اللسانيات في محورها الحقيقي، غير أن سوسير لم يتبعه حتى نهاية الطريق، ولم ير أن هذه الاعتباطية تفصل اللغة عن باقي المؤسسات الأخرى.

ولم يسبق لهذا المبدأ أن احتلَّ موقعاً بارزاً في قلب النظريات اللسانية كما ظهر لدى سوسير في دروسه، حتى ارتبط به بشكل نهائي، فمع أن تفكير سوسير في اعتباطية العلامة اللغوية لا يحتل أكثر من أربع صفحات من نصه الشهير، إلا أنه من المدهش أن نرى كم كان هذا المبدأ ثرياً ومثيراً، فقد وُفِّق سوسير في وضع لبنات لسانيات القرن العشرين سالكاً طريق البحث في اللغة باعتبارها نسقاً اعتباطياً لا ترتبط فيها الدوال بشكل اعتباطي بالمدلولات فحسب، ولكن المدلولات أيضاً غير مقيدة بأي حال من الأحوال بمفردات العالم الحقيقي التي تصورها. ولهذا فقد سيطر مبدأ الاعتباطية على اللسانيات البنيوية، وكانت نتائجه لا تُحصى في الدرس اللساني الحديث، وهذه النتائج لا تبدو من أول وهلة وبنفس الدرجة من البداهة، ولا تتكشَّف إلا بعد عناء ومراوغة، ولكن بانكشافها ندرك ما لهذا المبدأ من أهمية أساسية. فالاعتباطية في دروس سوسير تبقى مفهوماً رئيساً، فسوسير لا يذكر هذا المبدأ إلا عندما يتناول مفهوماً مُهماً؛ مما يجعله مؤشِّراً حاسماً في نظرته إلى اللغة وفي تحديد نظامها.

فالاعتباطية والمؤسسية هي الحد الفاصل بين الإنسان والطبيعة، واللغة لا تكون مؤسسة إلا بابتدائها مع الاعتباطية، بل إن التفكير بمصير الإشارة اللغوية وباعتباطيتها ينتشل الإنسان من ثبات الطبيعة الأبدي، فلو كانت الإشارة اللغوية تصور العالم الخارجي بالمعنى الحسي؛ أي تُظهِره للعيان أو تبعثه إلى الوجود كما هو لما كانت لدينا سوى إشارة لسانية واحدة لكل شيء من أشياء الطبيعة، ولبقيت اللغة ثابتة بثبات الطبيعة نفسها. ولكن الإشارة اللغوية متغيرة؛ أي اعتباطية، فهي ليست مطابقة لما تُشير إليه، كما أن اللغة لا تُطابق العالم الخارجي؛ إذ شتان ما بين التغني بالقهوة واحتساء فنجان منها، وإذا لم نُسلِّم بصحة اعتباطية الإشارة اللغوية ونجعلها من بداهات الأمور، فإننا حتماً سنلج عالماً سحرياً لا يكاد المرء يذكر فيه شيئاً حتى يمثُل بين يديه[1].

وتحديد نظام اللغة لدى سوسير مُتعلِّق كذلك بالخاصية الأساسية لاعتباطية العلامة، فهي في الواقع تأكيد على أنه لا وجود لنظام آخر غير نظام اللغة قادر على تحديد ما يحدث في بنية اللغة، فاعتباطية العلامة تُبيِّن أن اللغة تُشكِّل نسقاً، وأنها تملك تنظيماً داخلياً، فإذا كانت كل علامة هي بالفعل محاكاة لموضوعها؛ أي أنها غير اعتباطية، بحيث يرتبط الدال بعلاقة مُبرَّرة مع مدلوله، فإنها ستُفسِّر نفسها بنفسها بشكل مستقل عن العلامات الأخرى، ودون حاجة لوجود نظام داخلي، وقد لا يحتاج أيضاً إلى علاقة ضرورية مع ما يَتبقَّى من نظام اللغة الخارجي المُتمثِّل بالعمليات النحوية،

(١) يُنظر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م، ص١٧٤. فاندولواز، كلود: **استقلال اللغة والعرفان**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: ثامر الغزي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، ٢٠١٢م، ص٣٧٤. إيلوار، رونالد: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٠م، ص٥٧ – ٦٠. جوزيف، جون: **اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)**، ترجمة: عبدالنور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (٣٤٢)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧م، ص٦٢.

فتوضع العلامات جنباً إلى جنب بطريقة عشوائية دون وجود نظام لترتيبها. ولهذا السبب فإن القواعديين الذين يبحثون منذ القِدم عن الاضطرار في داخل اللسان قد انتصروا لمبدأ الاعتباطية، كما انتصرت له اللسانيات البنيوية في عصرنا الحاضر، وعلى العكس من ذلك فقد كانت اللغة بالنسبة إلى معظم الاشتقاقيين تُمثِّل فوضى محضة أو شذوذاً[1].

ومفهوم الاعتباطية مرتبط أيضاً بمظهرين آخرين أساسيين لدى سوسير وهما، المظهر الاجتماعي للغة: فبما أن العلامات اعتباطية، فإن التصديق على النسق هو التوافق الاجتماعي، والمظهر الآخر هو ما يتعلق بالتغيرات اللغوية: فبما أن العلاقة بين الدال والمدلول ليست طبيعية، فإن العلامة يمكن أن تتغيَّر[2]. وما نريد أن نناقشه من نتائج مبدأ الاعتباطية هو أثره في بناء نظام اللغة الداخلي بوصفه مبدأ من المبادئ الموجِّهة لعملية التغيُّر اللغوي، وفي البداية يمكننا القول بأن مصطلح (الاعتباطية) الذي يُؤسِّس لمقولة: (اللغة علتها فيها، ولا يُحدِّدها شيء آخر سوى ذاتها)، يُشير إلى كل ما هو غير مُبرَّر. فالعلامة اللغوية، على سبيل المثال، تختص بكونها اعتباطية، ويعني سوسير بالعلامة اللغوية المجموع الناتج عن الجمع بين الدال (الصورة الصوتية) والمدلول (الصورة الذهنية)، فالرابط الذي يجمع بينهما هو رابط غير مُبرَّر، فالدال والمدلول كلاهما من طبيعة مغايرة، ولا يُعقَل أن تكون سلسلة متوالية من الخط أو الأصوات تشبه في شيء المفهوم، ونحن حين نتعلَّم لغة ما فإن ما نتعلَّمه هو هذا القِران الاعتباطي لصور صوتية وصور ذهنية. والبرهان التجريبي على عدم وجود أي صلة ضرورية بين الدال والمدلول هو أن كلمة (حصان) لا تشتمل على ما يُشبه الحصان،

(١) يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٢٩٣.

(٢) يُنظَر: بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م، ص١٢٤.

وأن كلمة (شرطي) لا تشتمل على ما هو سلطوي، وأسماء الجموع لا تشتمل على ما هو جمعي. ولذلك فإن العلامة اللغوية اعتباطية، ولتوضيح ذلك يضرب سوسير مثالاً على المتصور الذهني (أُخْت)، فهذا المتصور لا تربطه أية علاقة داخلية بتتابع الأصوات التالية: (الهمزة والضمة والخاء والتاء) الذي يقوم له دالاً، كما أنه من الممكن أن تُمثِّله أية مجموعة أخرى من الأصوات، ويؤيد ذلك ما يوجد بين اللغات من فوارق في تسمية الأشياء، بل واختلاف اللغات نفسه، فالمدلول (بقرة) دالة بقرة (الباء والفتحة و... إلخ) في العربية يقابله boeuf (بوف) في الفرنسية و Ochs (أوكس) في الألمانية[1].

والمثال الذي يرغب اللسانيون أن يعطوه للتمثيل على مبدأ الاعتباطية هو دلائل الألوان، فألوان الطيف مع كونها ظاهرة طبيعية تُشكِّل سلسلة متصلة تَتحدَّد بواسطة ذبذبات موجاتها، فإنه ليس لها تقسيم طبيعي في لغات العالم، فدلائلها مختلفة بشكل كبير من لغة إلى أخرى، وتقسيم تدرُّجاتها متنوعة من ثقافة إلى أخرى. فإذا حَدَّدت الفيزياء ألوان الطيف كسُلَّم متواصل لا يوجد فيه فروق، وإنما هو الاسترسال فقط، فإن اللغة تُقطِّع هذا المُسترسِل تقطيعاً مختلفاً حسب الألسنة، ولا تُشير إلا إلى أجزاء مختلفة من هذا السُّلَّم وبشكل عشوائي، فكل ثقافة تُعيِّن حدودها الخاصة على ألوان الطيف بطريقة عشوائية، والطريقة التي نُحلِّل بها طيف الألوان لا تُطابِق حقيقة صالحة كونيّاً، وإنما هي سنة ثقافية ينقلها اللسان الذي نتكلمه منذ الطفولة. فاللغة إذاً لا تنظر إلى ألوان الطيف بوصفها سُلَّماً، وإنما تنظر إليها بوصفها كتلة لا شكل لها، وإذا كانت اللغة ترتكز فعلاً على وحدة هذه الكتلة، فإن تقطيعها المتغير إلى ما لا نهاية يفتح وحده المجال أمام الاعتباطية اللامحدودة. فقَبْل سوسير كان يُؤوَّل عدم توفُّر اللغات على العدد نفسه من أسماء الألوان على اعتبار أن اللغات البدائية لم تَكْتشف بعد كل هذه الأسماء، فقد كان هنالك اتفاق على أن هذه اللغات لا يمكنها أن تقول

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١١١، ١١٢.

كل شيء، وأما في التصور السوسيري فسيُقال بكل بساطة ووضوح: إن اللغات، وبشكل متساو، لا تُقطِّع طيف الألوان بنفس الكيفية[1].

ومصطلح (اعتباطي) يستوجب في هذا المقام إبداء ملاحظة تكشف عن أنه لا ينبغي أن يُفهَم منه أن الدال خاضع لمحض اختيار المتكلم؛ إذ ليس بوسع الفرد أن يُلحق أي تغيير بعلامة قد اتفقت عليها مجموعة لغوية ما، إنما يعني أن الدال أمر غير مُبرَّر؛ أي أنه اعتباطي بالنسبة إلى المدلول، وليس له به أي رابط طبيعي موجود في الواقع[2]. وقد يتساءل المرء: هل تخلو اللغة من أية دوال تربطها علاقة طبيعية بمدلولاتها، فيكون اختيار الدال اعتباطياً دائماً؟ فقد يجيب بعضهم بذكر الكلمات المحاكية للصوت، فيقول: إن اختيار الدال ليس دائماً اعتباطياً، لكن سوسير يرى أن هذه العناصر ليست أبداً عناصر عضوية في أي نظام من الأنظمة اللغوية، وكأنه بذلك يجعلها أجزاء غريبة عن نظام اللغة، بالإضافة إلى أن عددها أقل بكثير مما نعتقد، ثُمَّ إن خصائصها الصوتية أو ما ننسبه إليها من تلك الخصائص، إنما هي نتيجة عَرَضية عفوية لتطورها الصوتي. وليس ذلك فحسب، بل إن اختيار هذه العناصر لا يخلو من اعتباطية ولو بمقدار، فالكلمات المستمدة من محاكاة الصوت الطبيعي تختلف من لغة إلى أخرى، فصياح الديك في الإنجليزية هو: (كوك - أدودل - دو) وأما في الإسبانية فهو: (كوكوريكو)[3]،

(١) يُنظَر: ستروك، جون: **البنيوية وما بعدها (من ليفي شتراوس إلى دريدا)**، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة (٢٠٦)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦م، ص١٤. مارتيني، أندري: **مبادئ في اللسانيات العامة**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، ٢٠١٢م، ص٤٠، ٤١. فاندولواز: **استقلال اللغة والعرفان**، ص٣٧٦. دويتشر، غاي: **عبر منظار اللغة (لِمَ يبدو العالم مختلفًا بلغات أخرى؟)**، ترجمة: حنان عبدالمحسن مظفر، سلسلة عالم المعرفة (٤٢٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٥م، ص١٠١. أورو، سيلفان: **فلسفة اللغة**، ترجمة: عبدالمجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١٠م، ص١٠٤.

(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١١٣.

(٣) يُنظَر: بيكرتون، ديريك: **اللغة وسلوك الإنسان**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، ٢٠٠١م، ص١١.

فهي إذاً محاكاة تقريبية، وبالتالي شبه تواضعية لبعض الأصوات، أضف إلى ذلك أنها بعد دخولها في اللغة يجرُّها تيار التطور الصوتي والصرفي ...إلخ، إنْ قليلاً وإنْ كثيراً. والتغير اللغوي الذي يُصيبها دليل قاطع على كونها قد فقدت بعضاً من طابعها الأول القائم على العلاقة الضرورية بين الدال والمدلول، فاكتسبت طابع العلامة اللغوية بالمعنى العام الذي يختص بكونها اعتباطية وغير مُبرَّرة.

ولا يقتصر الأمر على الكلمات المحاكية للصوت، فصيغ التعجب تثير أيضاً ملاحظات مماثلة، لكنها ليست بأكبر خطراً بالنسبة إلى مبدأ الاعتباطية، فهي بحسب سوسير طرائق تلقائية للتعبير عن الواقع، تُمليها علينا طبيعتنا البشرية، إلا أنه باستطاعتنا أن ننفي وجود رابط ضروري بين الدال والمدلول، بالنسبة إلى معظمها، ويكفي لذلك مقارنة لغتين في هذا المضمار لإدراك مدى اختلاف طرائق التعبير عن التعجب فيها. وخلاصة القول لدى سوسير هي أن الكلمات المحاكية للصوت وصيغ التعجب قيمتها في اللغة قيمة ثانوية، ولا تُمثِّل إلا جانباً هامشياً تماماً من جوانب اللغة، وإن ما كان فيها من صبغة الرمز في البداية فأمر قابل للنقاش جزئياً[1].

فأصوات التعجب كما يقول (سابير): هي أقل عناصر الكلام أهمية، لكن مناقشتها مهمة بالأساس؛ لأنها كفيلة بتوضيح أن هذه الأصوات ليست ذات طبيعة غريزية إلا من وجهة نظر سطحية فقط، رغم أنها أقرب أصوات اللغة إلى النطق الغريزي، فأصوات التعجب لا تُشكِّل إلا نسبة قليلة العدد من مفردات اللغة وغير دالة وظيفياً. ولم نرَ لها في أي زمان أو مكان لغوي إحكاماً بلحمة اللغة وسداها؛ أي أنها كما يقول سوسير تقع خارج نظام اللغة، فهي ليست أكثر من زينة في المبنى الواسع المعقد، ولذلك يُحذِّر (سابير) من ارتكاب الخطأ في اعتبار أصوات التعجب العُرفية مثل: (أوه! oh، آه! Ah ، اش! Sha) شيئاً واحداً متماثلاً مع الصيحات الغريزية، فأصوات التعجب هذه هي مجرد

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١١٣.

تثبيتات عُرفية لأصوات طبيعية، ولهذا فهي تختلف اختلافاً كبيراً من لغة إلى أخرى تبعاً للعبقرية الصوتية الخاصة بكل لغة، وإنْ كانت أصوات التعجب بالنسبة إلى سوسير تُمثِّل جانباً هامشياً من جوانب اللغة، فهي لدى سابير تُعدُّ جزءاً تكميلياً للكلام، بالمعنى الثقافي المناسب للكلمة. ويتابع سابير قوله بأنه قد يعترض أحد على هذا الكلام بأن أصوات التعجب مع أنها تختلف نوعاً ما بانتقالها من لغة إلى أخرى إلا أنها تشتمل على أوجه شَبَه كبيرة، وأنها يمكن أن يُنظَر إليها على أنها نابعة من أساس غريزي مشترك، فمثل هذا القول صحيح، فأصوات التعجب قد أوحى بها نموذج أولي طبيعي مشترك هو الصيحات الغريزية، وهكذا فهما يوحيان ببعضهما بعلاقة ضرورية[1].

ومهما يكن من أمر فإن الكلمات المحاكية للصوت وصيغ التعجب يمكن أن تُعدَّ من إشارات التأسيس في لغة البشر، فالإشارات بشكل عام يمكن أن تُعطى من قِبل الطبيعة، أو أن تتكون من قبل الإنسان؛ أي يمكن أن تكون إشارات طبيعية أو إشارات تواضعية. فالإشارات الطبيعية تُؤسِّس من بعيد كل الإشارات الأخرى، ولذلك يذهب (فوكو) إلى أن الإشارات التواضعية لا تدين بقدرتها إلا لأمانتها للإشارات الطبيعية، فباعتبار الإشارة طبيعية فهي ليست أكثر من عنصر مقتطع من الأشياء ومكون كإشارة بالمعرفة، فهي مفروضة وصلبة وصعبة ولا يستطيع العقل أن يصبح سيدها. وأمام هذه الصفات القاسية فليس أمام العقل سوى إقامة إشارة اتفاق؛ إذ من الممكن دوماً اختيارها بحيث تكون بسيطة وسهلة على التذكر، قابلة للتطبيق على عدد لا محدود من العناصر، قادرة على أن تُقسِّم نفسها وأن تُركِّب نفسها. فالإشارات الطبيعية ليست بالنسبة لإشارات الاتفاق هذه سوى المُسَوَّدة البدائية والرسم البعيد الذي لن يتم إلا بإقامة الاعتباطي، فالإشارات الاعتباطية الخاصة باللغة والكتابة تعطي البشر الوسيلة للتأكد من امتلاك أفكارهم، وإيصالها إلى الآخرين، ومن حيازة تراث

(١) يُنظَر: سابير، إدوارد: **مدخل للتعريف باللغة**، اختيار وترجمة: سعيد الغانمي، ضمن كتاب: اللغة والخطاب الأدبي (مقالات لغوية في الأدب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٣م، ص٩ - ١٢.

يزداد دوماً باكتشافات كل قرن. إلا أن هذا الاعتباطي يقاس بوظيفته وقواعدها التي يُحدِّدها النظام على وجه الدقة، فالنسق الاعتباطي يجب أن يسمح بتحليل الأشياء في أبسط عناصرها، وعليه أن يفكك حتى الأصل، وعليه أن يبين أيضاً كيف أن تمازجات هذه العناصر ممكنة، وأن يسمح بالتكون النظامي لتعقد الأشياء. فالاعتباطي هو شبكة التحليل والمكان التركيبي اللذان عبرهما سيقدم النظام نفسه بما هو عليه، والاعتباطي لا يتعارض مع الطبيعي إلا إذا شئنا الإشارة إلى الطريقة التي تمتْ بها إقامة الإشارات[1].

وطغيان الصفة الاعتباطية على العلامة اللغوية مرده إلى أن اللغة نظام من القيم المحضة؛ أي القيم غير المادية التي لا يُحدِّد حقيقتها أمر باستثناء الوضع الذي تكون عليه عناصر ذلك النظام في زمن معين، وذلك خلافاً للقيم المادية الضاربة بجذورها في الأشياء وفيما بين تلك الأشياء من علاقات طبيعية ومُبرَّرة؛ أي غير اعتباطية. كما هو الشأن في علم الاقتصاد حيث تكون قيمة العقار (وهو شيء) مناسبة طرداً لمردوده الذي هو شيء أيضاً، وبالتالي فإن علاقة القيمة بالأشياء تجعلها قائمة على أساس طبيعي، وبالتالي فإن درجة تغيرها درجة محدودة، وهي بخلاف نظام القيم المحض الذي تقوم عليه اللغة، فإن تغيرها غير محدود بسبب غياب المعطيات الطبيعية المُبرَّرة، فاللسانيات وعلم الاقتصاد كلاهما يجابه مفهوم القيمة، ففي هذين العلمين يتعلق الأمر بنظام من الموافقات بين أمور من أضرب مختلفة؛ أي في الأول يجابه قيمة محضة بين الدال والمدلول، وفي الثاني يجابه قيمة مادية بين العمل والأجر[2].

فمبدأ الاعتباطية جعل من التغير عملية حتمية لا مناص منها؛ إذ ليس ثمة مثال واحد للغةٍ صمدت في وجهه، ويمكن للمرء بعد مضي فترة معينة

(١) يُنظَر: فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠م، ص٧٢، ٧٣، ١٠٩.

(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٢٨.

من الزمن أن يلاحظ دائماً حدوث تزحزحات محسوسة في اللغة، فاللغة عاجزة كل العجز عن حماية نفسها من العوامل التي تزحزح حيناً فحيناً علاقة الدال بالمدلول. وهذه إحدى نتائج اعتباطية العلامة التي تُميِّز اللغة عن غيرها من المؤسسات الإنسانية الأخرى، مثل العادات والقوانين وغيرها، فإنها تقوم كلها وبنسب متفاوتة على العلاقات الطبيعية بين الأشياء، وهي تتضمن تناسباً لازماً بين ما تستعمله من وسائل وما ترمي إليه من غايات. ألا ترى أن الموضة نفسها التي تُقيِّد أزياء الناس ليست اعتباطية كل الاعتباطية؛ إذ لا تستطيع أن تَحيد أكثر من قدر معيَّن عما يمليه شكل جسم الإنسان من قيود. وعلى العكس من ذلك فإن اللغة ليست مقيدة بشيء في اختيار وسائلها؛ إذ ليس ثمة ما يمنع أية فكرة من الأفكار أن تقترن بأية سلسلة من الأصوات[1].

فالصفة الاعتباطية للعلامة اللغوية تجعلنا غير قادرين على أن نتنبأ بغايات التغيرات الصوتية ومنتهاها، فمن السذاجة، كما يقول سوسير، الاعتقاد بأن العلامة اللغوية إنما تتطوَّر إلى حد معين ثم تقف عنده لا تتجاوزه، كما لو كانت تحتوي في ذاتها على ما يمنعها من ذلك. إن هذه الخاصية التي تتميز بها التغيرات الصوتية تتصل بما في طبيعة العلامة اللغوية من صفة اعتباطية، وهي صفة ليست لها أية علاقة بالدلالة، و«هذا ما يجعل من تغير الدال وتغير المدلول أمراً ممكناً لكن دون أن يؤثر أحدهما في الآخر، ولو كان الرباط بينهما طبيعياً وضرورياً، كما يقول (وتني)، لنتج عن كل تغير في المدلول تغير مماثل في الدال»[2]. فصحيح أنه يمكننا في وقت ما أن نلاحظ أن أصوات كلمة من الكلمات قد أصابها اختلال وأن نتعرَّف على صدى ذلك الاختلال، ولكننا لا نستطيع أن نعلم مسبقاً إلى أي مدى ستصبح تلك الكلمة ممسوخة لا تُعرف[3].

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٢٢.

(٢) مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٢م، ص١٨.

(٣) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٢٩.

ولذلك يبدو أن (لاكان) لم يتجاوز سوسير في تحليله، عندما استبدل بالاعتباطية مصطلح (العوارضية) في الحلقة الدراسية العشرين (١٩٧٢ / ١٩٧٣): «ليس هناك دال ينتج على أنه أبدي، وهنا بلا شك كان بإمكان سوسير أن يحاول صياغة أخرى غير الدال، وأن يقترب به من مقولة العارض، بدلاً من أن يصفه بأنه اعتباطي، فالدال يرفض مقولة الأبدي، ومع ذلك فإنه كذلك بنفسه»[١]. ولكن شاءت الظروف أن يختار سوسير الاعتباطية: ليس هناك دال ينتج على أنه ثابت، وكأنه بذلك يحاول صياغة أخرى للدال مقترباً به من مقولة المتغير، وهذا ما يعادل وصفه بأنه اعتباطي.

فنظام اللغة يقوم كاملاً على مبدأ اللامعقول المتمثِّل في اعتباطية العلامة، والذي يؤدي إلى أقصى درجات التعقيد إنْ هو طُبِّق تطبيقاً مطلقاً، وسوسير يؤمن بأن كل ما يتعلَّق باللغة من حيث هي نظام يجب أن نتناوله من زاوية لم تستوقف علماء اللغة إلا قليلاً، وهي زاوية الحد من مبدأ الاعتباطية، على أن هذه الغاية لا تكون بأفعال إرادية على نحو ما يفعل الشعراء عندما يعمدون إلى استخدام ألفاظ تُلحُّ بجرسها الموسيقي على الملاءمة بينها وبين الفكرة التي تُعبِّر عنها، فيذهب بهم الحد إلى المشاكلة الصوتية. فمثل هذا الأمر مرتبط بإرادة الذات المتكلمة التي تسعى إلى إنشاء الشبه بين الفكرة والصوت، فهو من بنات أفكارها، ولا وجود له قبل هذا الإبداع، ولا هو سابق اللغة بحد ذاتها، فهو خَلْق طارئ على اللغة غير متعلق بنظامها الداخلي[٢]. فالحاكية الصوتية، كما يقول فوكو: «ليست تعبيراً عفوياً، وإنما نطق إرادي بإشارة مشابهة: أن يُحدِث المرء بصوته الضجة ذاتها التي يُحدِثها الشيء الذي يريد تسميته، وباستخدام تشابه مدرك في الأحاسيس: سيكون الشعور باللون الأحمر الذي هو حي سريع ومتعب للنظر، مترجماً بأمانة بواسطة الصوت R الذي يولد في السمع تأثيراً

(١) أريفيه، ميشيل: **اللساني واللاوعي**، ترجمة: محمد خير محمود البقاعي، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١١م، ص١٩٩.

(٢) يُنظَر: إيلوار: **مدخل إلى اللسانيات**، ص٥٨.

مماثـلًا. ثـم إنـه في فَرْضنـا عـلى أعضـاء الصـوت حـركات مماثلـة لتلـك التـي ننـوي التدليـل عليهـا، بحيـث يغـدو الصـوت الـذي ينجـم عـن شـكل العضـو وحركتـه الطبيعيـة الموضوعـة في هـذه الحالـة، يغـدو هـو اسـم الـشيء، يتنحنـح الحلـق للتدليـل عـلى احتـكاك جسـم بآخـر، ويتجـوَّف داخليـاً للإشـارة إلى مسـاحة مقعـرة»[1].

فـإذا كانـت الإشـارة اللغويـة اعتباطيـة إلى أقـصى حـدّ، فهـي أيضـاً غـير بريئـة تمامـاً، فالإنسـان عـادة مـا «يشـعر بـأن ثمـة شـيئاً طبيعيـاً في علامـات اللغـة، عـلى غرار شـعوره بـأن هنالـك مـا هـو (فيـلي) ضخـم في كلمـة (فيـل)، وربـما كان سـبب ذلـك هـو أننـا نفكـر عمليـاً عـن طريـق اسـتخدام العلامـات، وهـو الأمـر الـذي يعمـل عـلى تعزيـز العلاقـة بـين الـدال والمدلـول وإظهارهـا كعلاقـة طبيعيـة عـلى نحـو مطـرد»[2]؛ أي عـلى معنـى أن المدلـول لا يمكـن أن يوجـد بـدون الـدال والعكـس صحيـح. ولا ريـب أن الشـعور لـدى الأطفـال أشـد مـن ذلـك، فالإشـارات اللغويـة تثـير في روعهم أصـداء مفاجئـة بعيـدة الأثـر، ولهـا وقـع أشـد مـن وقعهـا في نفـوس البالغـين، وهـذا مـا يقتـضي الحيطـة والحـذر ممـن يتعاملـون معهـم[3].

والأمـر بخـلاف ذلـك فيـما يخـص (الرمـز)؛ إذ تكـون علاقـة الـشيء الرامـز والـشيء المرمـوز إليـه ليسـت فارغـة، كـما هـي الحـال في رمـز العدالـة، فالرامـز والمرمـوز إليـه مسـتقلان بعضهـما عـن بعـض، ولهـذا السـبب فـإن هنالـك بدايـة لربـاط طبيعـي، فالعلاقـة بينهـما لا تكـون إلا مُـبرَّرة. فرمـز العدالـة لا يمكـن اسـتبدال شيء آخـر بـه عـلى نحـو اعتباطـي، فلئـن جـاز لنـا أن نرمـز إلى العدالـة بالميـزان أو بالسـيف، فـلا يصـح لنـا أن نرمـز إليهـا بحزمـة الكـرات، فـلا بـد للرمـز إذاً أن يماثـل الـشيء الـذي يرمـز إليـه، فهنالـك كـمٌّ كبـير مـن الرمـوز توجـد بينهـا وبـين مدلولاتهـا علاقـة بصريـة. ولذلـك ليـس مدهشـاً أن تُظهـر اللغـات البصريـة تماثـلاً رمزيـاً أكثـر مـن

(١) فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ص١٠٦.

(٢) جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط٢، ٢٠٠٨م، ص٨٤.

(٣) يُنظَر: إيلوار: **مدخل إلى اللسانيات**، ص٦٠.

اللغات السمعية طالما أن الأشياء في العالم الخارجي تميل إلى امتلاك إيحاءات بصرية أكثر من امتلاك إيحاءات سمعية.

وأما العلامة اللغوية فليست رمزاً؛ لأنه لا يتحتَّم عليها أن تُشابه ما تدل عليه، فكلمة: (قصير) بأصواتها، على سبيل المثال، ليست أقصر من كلمة: (طويل)، أو (مديد)، أو (واسع) ...إلخ، ومن هنا يتاح لها أن تتغير بلا حدود. والدليل العملي الحاسم الذي يسمح لنا بأن نميز بين (الدلالة) و(الرمز) هو أن نفحص عنصرين تجمعهما علاقة ما، ففي (الدلالة) تكون هذه العناصر من طبيعة مختلفة، بينما في الرمز وجب أن تكون منسجمة، ومع ذلك فإن التواصل اللغوي، وبتواطؤ مع مبدأ الاعتباطية، يُكثِر من استعمال الدلالات بصفة أكثر من استعماله للرموز[1].

فاللغة – مع تعقيدها وتشعُّبها – تتصف بالدقة والانضباط على نحو لا مثيل له، فأنت لا تلاحظ في أي ميدان آخر مثل هذه الدقة في القيم المتعاملة، ولا مثل هذا العدد الوفير من العناصر، ولا مثل هذا التنوع فيها، ولا مثل هذا الضبط في ارتباطها المتبادل. فالعقل قادر على إدخال مبدأ نظام وانتظام في بعض أقسام كتلة العلامات، وفي ذلك يكمن دور ما هو مُبرَّر نسبياً، ولو كانت إوالية اللغة منطقية تماماً لتسنَّت دراستها في حدِّ ذاتها، لكن بما أن هذه الإوالية ليست سوى تعديل جزئي لنظام فوضوي، فعلينا أن نتبنَّى وجهة النظر التي تمليها طبيعة اللغة ذاتها، وذلك بأن تُدرس هذه الإوالية من حيث هي حَدٌّ من الاعتباطية. «فلما كانت كل علامة بمفردها هي علامة اعتباطية قطعاً، فقد دعت الحاجة الإنسانية للتعليل إلى خلق طبقات من العلامات يهيمن فيها الاعتباط النسبي

(١) يُنظَر: وتزيفان: **الدلالة والمرجع دراسة معجمية**، ص٢٨. أوغدن، تشارلز كي وريتشاردز، آنفر آرمسترونغ: **معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية)**، ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ص٦٣. إيلوار: **مدخل إلى اللسانيات**، ص٥٧. وول، بنيس: **لغة الإشارة**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبدالله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢١هـ، ص٧٥٣.

فقط، وهكذا فإن تنظيم اللغة في فئات من العلامات هو الذي يُحدِّد الاعتباطية، ولكن هذا التنظيم يرتبط باعتباطية العلامة المعزولة»[1].

فمع أن تصوُّر وجود لغة يكون فيها كل شيء مُبرَّراً أمر مستحيل، فإنه لا وجود أيضاً للغة خالية من كل عنصر مُبرَّر، وبين هذين الطرفين الأقصيين - أي حد أدنى من الانتظام وحد أدنى من الاعتباطية - نجد جميع أنواع الدرجات الممكنة، فمختلف الألسن تشتمل دوماً على عناصر من هذين الصنفين؛ أي عناصر اعتباطية إطلاقاً وأخرى مُبرَّرة نسبياً، ولكن بنسب تختلف اختلافاً كبيراً من لسان إلى آخر، وهذه ميزة مهمة أدخلها سوسير في حسابه عند تصنيف الألسن وتبويبها[2]. فاللغات التي يبلغ فيها انعدام التبرير أقصاه لغات أكثر معجمية، واللغات التي ينزل فيها إلى حدّه الأدنى هي لغات أكثر نحوية. وهذا لا يعني أن كلمتَيْ: (معجم) و(اعتباطي) من ناحية، وكلمتَيْ: (نحو) و(تبرير نسبي) من ناحية أخرى مترادفة دائماً، وإنما يعني أن هناك أمراً مشتركاً بين كل زوج من هذه الكلمات، فهما (أولاً) من حيث المبدأ بمثابة قطبين يتحرَّك بينهما النظام اللغوي بأجمعه، أو تيارين متقابلين يتنازعان حركة اللغة، يتمثَّل أحدهما في النزوع إلى استعمال الأداة المعجمية، ويتمثَّل ثانيهما في تفضيل الأداة النحوية؛ أي قواعد التركيب. وهما (ثانياً) بمثابة مؤشر دقيق على مدى قابلية كل صنف منهما للامتثال السريع للتغيرات اللغوية، فاللغات النحوية تأخذ منها التغيرات اللغوية حيِّزاً أكبر من اللغات المعجمية؛ لأن اللغات النحوية تُركِّز على العلاقات التركيبية التي تحكم العناصر المكونة أكثر من تركيزها على العناصر نفسها، وبهذا تكون تلك العناصر أكثر عرضة للتغيرات ما دامت هذه التغيرات لا تمس نظام التركيب. وأما اللغات المعجمية فإن عناصرها غير المحكومة بقواعد التركيب أقل قابلية للتحليل، فهي عناصر بسيطة وجامدة؛ أي غير مُولِّدة، وهي بذلك أقل عرضة للتغير.

(١) ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٢٩٣.

(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٩٩.

ويبدو أن اللغة الإنجليزية مثلاً تولي غير المُبرَّر أهمية تفوق بكثير ما توليه إياه اللغة الألمانية، بيد أن أشد النماذج مغالاة في المعجمية هي اللغات الصينية، فجُلُّ كلماتها تحافظ على ذاتها ولا تقبل التحليل، أما الهندو أوروبية والسنسكريتية، فعلى العكس من ذلك، فهما نموذجان من اللغات المغالية في النحوية، حيث معظم الكلمات قابلة للتحليل، والمتكلم بهما حُرٌّ في أنْ ينطلق من جذر معلوم فيصوغ منه كلمات جديدة. وأما اللغة العربية ففيها سمة تلفت نظر الباحثين الغربيين، وهي تلك النزعة المغالية في التبرير، وهذا ما يضفي عليها وضوحاً مثيراً، فإن وُجِد في دلائل اللغة العربية اعتباطية نسبية، فإنه لا وجود فيها تقريباً لسمة العشوائية، فمع امتلاكها لمنطق نحوي صارم يجعل من المتاح لكلماتها أن تمتلك حرية كاملة في التحليل، إلا أن فيها من الوضوح الاشتقاقي المُبرَّر ما لا يوجد في أي لغة أخرى، وأما ما تتَّفق فيه اللغة العربية مع اللغات المغالية في الاعتباطية، فهي المؤامرة التي يقوم بها الصرف لإضعاف ظاهرة تقليد أصوات الطبيعة[1]. وقد أغرى وضوح اللغة العربية المُبرَّر بعض الباحثين أن يزعموا بأن البناء المعماري المُنظَّم لها يقف وراءه عقل النحوي أكثر مما تقف وراءه ظواهرها الذاتية، بحيث يبدو كما لو كان مصطنعاً، وقد يغيب عن مثل هؤلاء أنه لا يمكن لأي نحوي مهما علا شأنه أن يُخطط لهذه اللغة التي تعمل بنفسها مُوجَّهة بنظامها الداخلي.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن أن تكون حركة التطور - في صلب اللغة الواحدة - مطبوعة بأكملها بطابع المرور المتواصل من المُبرَّر إلى الاعتباطي ومن الاعتباطي إلى المبرر، وغالباً ما يَنْجرُّ عن هذا المد والجزر تحوُّل ملحوظ في نسب هذين الصنفين من العلامات في اللغة الواحدة، فالمبدأ الأساسي المتمثِّل في اعتباطية العلامة لا يمنعنا من أن نُميِّز في كل لغة من اللغات بين ما هو اعتباطي إطلاقاً

(١) يُنظَر: جستس، ديفيد: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ترجمة: حمزة قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٥هـ، ص٢٦٧.

وبين ما اعتباطيته نسبية. فقد نقف في اللغة العربية على درجات متفاوتة من الاعتباطية، ولكن دون أن تنتفي بذلك الاعتباطية تماماً، فكلمة (مائة) غير مُبرَّرة، أما (تسعة عشر)، فليست غير مبررة بالدرجة نفسها؛ لأنها توحي إلى الذهن بالعنصرين اللذين تتكوَّن منهما، وتوحي إلينا كذلك بعناصر أخرى مرتبطة بها مثل (تسعة) و(عشرة) و(تسعة وعشرون) و(ثمانية عشر) وغيرها، فإذا اعتبرنا (تسعة) و(عشرة) كلاً على حدة، استوتا في درجة الاعتباطية بـ(مائة)، أما (تسعة عشر) فهي حالة من حالات التبرير النسبي[1]. وهكذا نجد أن اللغة يحكمها التوتر المستمر القائم بين الاعتباطية التي نجدها في الكلمات المفردة البسيطة، والسببية التي نجدها في الكلمات والإشارات اللغوية المركبة وفي أشباه الجُمَل، بل في قواعد النحو أيضاً، فالقول بوجود نحو كلي أو مبادئ عامة مشتركة بين جميع اللغات يجعل من العمليات النحوية عمليات غير اعتباطية، فهي مرتبطة بالاستعمال المُبرَّر الذي بات إرادياً[2].

وبناء على ما سبق يذهب سوسير إلى أن العلامة المتصفة بالاعتباطية التامة تُمثِّل نظام العلامات بصورة أحسن من غيرها، ولذلك كانت اللغة، وهي أكثر أنظمة التعبير تعقُّداً وأوسعها انتشاراً، هي أيضاً أشدها تمثيلاً للخصائص العلاماتية. وفي هذا المعنى يمكن للسانيات أن تُصبِح منوالاً عامّاً لكل علم العلامات، مع أن اللغة ليست سوى نظام خاص من بين الأنظمة العلاماتية. فطرائق التعبير التي تقوم على الدليل الطبيعي الصرف، كالتعبير الكلي بالإشارات، هي أيضاً من مشمولات علم العلامات إلا أن موضوعه الأساسي سيبقى لا محالة مجموع الأنظمة القائمة على اعتباطية العلامة، فالعلامة الاعتباطية لها قيمة في حد ذاتها دون نظر إلى ما يحيط بها من ملابسات الاستعمال. ولتوضيح

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٩٧ - ١٩٩.

(٢) يُنظَر: لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٨٦. ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمّان، ١٩٩١م، ص٢٩٣.

ذلك يُشير سوسير إلى أن كل وسيلة من وسائل التعبير يرثها المرء في مجتمع من المجتمعات تعتمد مبدئياً على عادة جماعية متواضع عليها، فالإشارات الدالة على آداب السلوك مثلاً، وهي غالباً ما تظهر بصيغة طبيعية، على نحو ما يفعل الصينيون إذا حيّوا أباطرتهم فإنهم يسجدون لهم تسع سجدات، فهذا السلوك لا محالة يبقى مضبوطاً بقاعدة جماعية لا تتغيَّر، والذي يفرض استعمال تلك الإشارات هو هذه القاعدة، وليس قيمة تلك الإشارات في حد ذاتها[1].

وقد أثار مبدأ الاعتباطية انتباه علماء السيميولوجيا، فجعلوا منه إطاراً نظرياً يسعون من خلاله إلى نزع صفة الطبيعية عن الصور القائمة على العُرف، فكشفوا على سبيل المثال أن الصور التقليدية للمرأة ليست حقائق طبيعية، وإنما دلائل قائمة على العرف والتقليد ضمن نظام للدلائل شبيه باللغة. وسوسير نفسه هو الذي أجاز مثل هذا التوسيع لأفكاره، وذلك حين استشرف علماً جديداً هو علم العلامات، لا تُشكِّل فيه اللسانيات سوى جزء معين[2].

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١١٢.

(٢) يُنظَر: جاكسون: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ص٨٤.

٢. مبدأ الاختلاف:

لقد أثَّر تطور المنطق بقوة في النظريات اللسانية الحديثة عندما تمَّ توجيه الدراسات المتعلقة بالمنطق إلى وجهة جديدة بواسطة (بحوث منطقية) لـ(هوسرل)، الذي ظهر مجلدها الأول قبل ظهور نص دروس سوسير بست عشرة سنة؛ أي في حدود عام ١٩٠٠م، فهوسرل انطلاقاً من دفاعه عن كون الحقيقة المنطقية شكلية وليست مادية، يضع المنطق في نفس المسار الذي سارت فيه اللسانيات البنيوية التي تبحث عن تفسير لكيفية عمل اللغات باعتبارها نظاماً من العلاقات[1]. فمن الركائز الأساسية التي تقوم عليها لسانيات سوسير ذهابه إلى أن (اللغة شكل وليست مادة)، ويدعو سوسير إلى التشبُّع بهذه الحقيقة بما فيه الكفاية، فجميع ما في مصطلحاتنا من خلل، وجميع طرائقنا الفاسدة في نعت الأمور التابعة للغة، مُنجرَّة عن ذلك الافتراض اللاإرادي القائل بوجود جانب مادي في الظاهرة اللغوية. والظاهرة اللغوية في حقيقة الأمر ليست سوى شبكة من توازنات مُتشعِّبة قائمة على عناصر متقابلة يُكيّف بعضها بعضاً، فالشكل هو تلك الشبكة من العلاقات التي تُحدِّد عناصر اللغة. وكل شيء في اللغة إنما هو تقابل واختلاف، فكل اختلاف معنوي يدركه الذهن يسعى المرء إلى التعبير عنه بدوال متميزة، وكل معنيين لم يعد الذهن يميز بينهما ينزع المرء إلى الخلط بينهما والتعبير عنهما بالدال نفسه، فإوالية الكلام البشري تقوم بأكملها على التقابلات، وعلى ما تقتضيه من اختلافات صوتية وأخرى مُتصوَّرية. ونستطيع أن نُعبِّر عن هذه العلاقة بصيغة جبرية هي أ / ب، حيث لا يمثل فيها (أ) و(ب) عنصرين بسيطين، وإنما كلاهما ناتج عن مجموعة من العلاقات، ولهذا فاللغة لدى سوسير علم جبر لا يتضمن إلا عناصر متشعبة.

(١) يُنظَر: بيرو، جان: **اللسانيات**، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، ٢٠٠١م، ص١٠٦.

وبذلك يُعلن سوسير بأن السمة الأكثر دقة لوحدات اللغة هي أن تكون ما لا تكونه السمات الأخرى، فالوحدة ليست ما يكونه النظام، ولكنها لا شيء آخر غير ما لا تكونه الوحدات الأخرى، وبقول آخر: فإن الوحدة لا تتحدَّد إلا باختلافاتها، ومن هنا تأتي سماتها الاختلافية، فهي لا تتأسس على شيء إلا على تطابقها مع ما تبقَّى، فهي إذاً سلبية محضة وتعالقية، ومكوَّنة فقط من مكانها في شبكة العلاقات التي تُنظِّم اللغة. فتفكير سوسير يتمثَّل في أن يجعل من السلبية المبدأ المُؤسِّس للغة، وإنه ليطرح هذا المبدأ في لسانياته بكل ما يتمتع به من دقة صارمة، حيث تتمثل اللغة في ترابط سلسلتين من الوقائع، فأولاً: لا تتمثل أي منهما إلا في تعارضات سلبية أو في اختلافات، وليس في مصطلحات تنطوي في ذواتها على سلبية معينة. وثانياً: لا توجد أي منهما في سلبيتها ذاتها، إلا عندما يأتي في كل لحظة اختلاف من النسق الأول ليلتحق باختلاف من النسق الثاني، والعكس بالعكس، وبذلك نرى أن السلبية عند سوسير ليست شيئاً آخر إلا ما يُكوِّن اللغة بوصفها لغة[1]. وإننا لنحظى حينئذ بمبدأ التعارض، والذي يجب تبعاً له أن لا نعزو إلى العلامة إلا العناصر الصوتية أو الدلالية التي تتميز بها من العلامات الأخرى، فالعلامة مصنوعة فقط مما يجعلها تتعارض مع علامة أخرى.

ونجد أن التفكير حول العلامة هو الذي قاد سوسير إلى أن يعلن بأن اللغة قبل كل شيء هي شكل لا مادة، فعلى أي شيء يشتمل الاختلاف مثلاً بين لغتين من منظور دلالي؟ من المؤكد أن هذا لن يكون في مجموع المعاني التي تسمح بإيصالها كل لغة، فنحن بمقدورنا أن نصل إلى ترجمتها. فالذي يُقيم الاختلاف إذاً هو أن هذه التلوينة للشبكة أو تلك والتي تُعبِّر عن نفسها في لغة ما باستخدام العلامة ذاتها يجب أن تكون في لغة أخرى مُعبَّراً عنها عن طريق علامات مختلفة ضمن علاقات مختلفة أيضاً، وهكذا يدخل في الواقع الجوهري للمعنى المنقول انقسام أصلي يكون ناتجاً مباشرة عن شبكة العلاقات التي تُحدِّد عناصر اللغة.

(١) يُنظَر: أريفيه: **اللساني واللاوعي**، ص٢٣٤.

وهـذا المظهـر هـو الـذي يُسـميه سوسـير أحيانـاً شـكل اللغـة، وإذا كان الأمـر كذلـك فـإن الأولويـة المعطـاة لهـذا الشـكل إنـما تصـدر عـن مبـدأ الاختـلاف، وبهـذا يُقـال إن العلامـة تتميـز فقـط بـما يُميِّزهـا مـن العلامـات الأخـرى، واختلافهـا يعنـي أن نقـول أيضـاً إن حـدود معناهـا يُشـكِّل الحـدث الأول، وهـو حـدث غـير متوقـع ويسـتحيل اسـتخلاصه مـن معرفـة العـالم أو مـن الفكـر، وإنـما يُسـتخلص فقـط مـن معرفـة نظـام اللغـة الداخـلي. فالعلامـة الماديـة ليسـت ضروريـة للتعبـير عـن فكـرة مـا مـن الأفـكار، ويمكـن للغـة أن تكتفـي بالمقابلـة بـين شيء ولا شيء[1]، وإن هـذا ليوجـب إذاً النظـر إلى شـكل اللغـة بوصفـه موضوعـاً لعلـم مسـتقل وغـير قابـل للاختـزال، هـو اللسـانيات الداخليـة[2].

وقـد أثـار مبـدأ الاختـلاف نقاشـات عديـدة لـدى أتبـاع سوسـير، تحـت عنـوان: (هـل اللغـة شـكل أم مـادة أم كلاهمـا؟)، وحُسِـم الأمـر بشـكل خـلافي، فقـد عرَّفـت (حلقـة بـراغ) اللغـة بأنهـا شـكل في مـادة؛ أي مـادة مُشـكَّلة، وبذلك عُـدَّت اللسـانيات منفتحـة أيضـاً عـلى بحـث وحـدات معينـة وليـس البنيـة فقـط. ولكـون حلقـة بـراغ متأثـرة أيضـاً بالشـكلانية الروسـية وتُعَـدُّ امتـداداً لهـا، فيجـب عـدم الخلـط بـين مصطلـح (الشـكل) لديهـا وبـين مصطلـح (البنيـة). وقـد تنبَّـه (كلـود ليفـي شـتراوس) لذلـك، فـأَوْلى أهميـة بالغـة للتمييـز بـين المعنـى العيـاني للبنيـة ومعناهـا المجـرد، مطلقـاً عـلى الأول اسـم (البنيـة)، وعـلى الثـاني اسـم (الشـكل)، ويذهـب شـتراوس إلى أنـه كثـيراً مـا يُتَّهـم أنصـار التحليـل البنيـوي بالشـكلانية، غـير أن هـذا الاتهـام يَغْفـل عـن أن الشـكلانية مذهـب مسـتقل، وأن البنيويـة منفصلـة عـن الشـكلانية - دون أن تتنكَّـر الأخـيرة لمـا تديـن لهـا بـه - نظـراً للمواقـف المتباينـة التـي تتخذهـا كلتـا المدرسـتين حيـال العيـاني، فالبنيويـة بخـلاف الشـكلانية ترفـض أن تضـع العيـاني عـلى تضـاد مـع المجـرد، وأنْ تعـزو قيمـة مميـزة لهـذا الأخـير؛ ذلـك أن الشـكل يتحـدد بالتضـاد مـع

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٣٦.

(٢) يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٤٤.

مادة غير ذاته، أما البنية فلا مضمون مميز لها، فهي المضمون ذاته مُدرَكاً في تنظيم منطقي يتم تصوره بوصفه خاصية للواقعي.

وأما الجلوسماتية (أتباع هيلمسليف)، فقد عرَّفت اللغة بأنها شكل وليست مادة، فأصبحت المادة بالنسبة لهيلمسليف متجاوزة للغة المفردة، ومن ثَمَّ فهي ليست صالحة لبحث النظام اللغوي الخاص بكل لغة مفردة، فإذا وجب على اللغة أن تتميز في الوقت نفسه على مستوى التعبير؛ أي بواسطة الأصوات التي تختارها لكي تنقل الصور الذهنية، وعلى مستوى المضمون؛ أي عن طريق الشبكة التي تُمثِّل المفهوم، فإن ذلك يُكوِّن لها مجموعة من العلامات التي لها وجهان، وتمتلك هيئة مزدوجة: صوتية ودلالية، واختلاف العلامات فيما يتعلَّق بالصوت يبرر وصف اللغة على مستوى التعبير، ولكن أصالة العلامة اللغوية تكمن في جانب المفهوم، والسبب في ذلك هو ندرة وجود معادلات دلالية مطابقة في لغة أخرى، ويعني ذلك أن اللغة ليست قائمة من الألفاظ ولعبة من الملصقات تُستعمل للإشارة إلى أشياء أو مفاهيم مسبقة الوجود، وإن هذا ليجعل وصف اللغة واجباً على مستوى المضمون. ومع ذلك فإن ما يبقى مشتركاً بين كل أتباع سوسير هو فكرة أن الوحدة اللسانية بوجهيها الصوتي والدلالي تُحيل دائماً إلى كل الوحدات الأخرى، فالتعرف على العلامة اللغوية وفهمها لا يكون من غير الدخول في اللعبة الإجمالية للغة[1].

ومن ثَمَّ فإننا لن نقف في اللغة على أي أمر بسيط مهما كان الجانب الذي منه نباشرها، فـ(الوحدة) و(الظاهرة) في لسانيات سوسير ليستا سوى تسميتين مختلفتين للتعبير عن وجهين مختلفين للظاهرة العامة نفسها، سواء تعلَّق الأمر بوحدة صوتية أم بظاهرة صوتية، أو تعلَّق بوحدة نحوية أم بظاهرة نحوية، وحتى

(١) يُنظَر: بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٤م، ص٢٥٨. جاكسون: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ص٥٠. ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٤١، ٤٣.

المباحث العامة يشملها ذلك، فالوحدة المتغيرة وظاهرة التغيُّر كلتاهما تسميتان مختلفتان للتعبير عن وجهين مختلفين للظاهرة العامة نفسها، وتلك الظاهرة هي تعامل التقابلات اللغوية. ولهذه المسألة من الصحة ما يخوِّل للدارس أن يلج باب الوحدات انطلاقاً من الظاهرة، ولو كانت العلامات اللغوية قائمة على شيء آخر غير التقابل والاختلاف لَما اختلطت الوحدة بالظاهرة، ولكن لَمَّا كانت اللغة هي ما هي، فإننا لن نقف فيها على أمر بسيط مهما كان الجانب الذي ندرسه منها.

ويذهب جاكوبسون إلى أن سوسير قد فهم بصورة تامة السمة التمييزية والسلبية للوحدة الصوتية، التي تختلف عن كل الوحدات اللسانية الأخرى في أنه لا دلالة لها خارج اختلافها عن الوحدات الأخرى، ولكنه بدلاً من أن ينطلق من تضمين هذا لتحليل الوحدة الصوتية، عمَّم بسرعة فائقة هذا الوصف، وسعى لأن يُطبِّقه على جميع الكيانات اللغوية، كالأشكال القواعدية والكلمات، فذهب بعيداً جداً كيما يؤكد أن ليس ثمة في اللغة إلا الاختلافات من دون اتفاقات إيجابية، وأنه ما من حدود ثابتة ذات معنى محدد خاص بها خارج نظام اللغة. فمن وجهة النظر السوسيرية، فإن المقولات النحوية هي أيضاً ذاتها قيم سلبية فحسب، فالشيء الدال والوحيد لكل مقولة هو فقدانها التماثل مع غيرها، فهي مقولات تقابلية.

وفي هذه النقطة يرى جاكوبسون أن سوسير يرتكب خطأ خطيراً في خلط فكرتين مختلفتين، فالمقولات النحوية كيانات نسبية وتحدد معانيها بوساطة نظام كلي لمقولات لغة معينة، وبوساطة دور التقابلات ضمن هذا النظام. فعلى سبيل المثال من الواضح أن المقولة النحوية لصيغة الجمع تفترض مقدماً وتدل ضمناً على وجود مقولة مضادة هي مقولة صيغة المفرد، ولكن ما هو محوري بالنسبة لصيغة الجمع وما يجيز وجودها في اللغة هو قيمتها الحقيقية الخاصة؛ أي تعيين الجمع، ففي التقابل بين كلمة (ليلة) وكلمة (ليالي)، ليس صحيحاً أن هاتين

الكلمتين لا تعنيان شيئاً إذا ما أخذتا بصورة منعزلة، وذلك أن لكلمة (ليالي) بالنسبة لجميع الناطقين باللغة العربية دلالة مستقلة ومباشرة على جمع محدد، كما أن لكلمة (قوم) التي ليس لها مقابل مفرد من لفظها دلالة مستقلة على جمع محدد، فعلاقة كلمة (قوم) بالمفرد (شخص) تدخل تحت ما يُسمَّى بظاهرة (الإلحاق)، ويُقصد بها أن تكون الصيغتان على اختلاف تام صوتياً وتردان في أوثق علاقات الارتباط النحوي. فهذه الظاهرة لها ما يُقابلها في لعبة الشطرنج، فلنتخيل أن واحداً من أحجار الشطرنج قد فُقِد، فإننا نستطيع أن نستعمل مكانه قطعة من المعدن أو من المطاط أو أياً مما نرغب في استعماله من أشياء، غير أن علينا أن نتذكَّر أن هذا الشيء الجديد الذي يتخذ شكله المتعين المخصوص سيكتسب في اللغة قيمة القطعة المفقودة، فالقطع التي تُستخدم في لعبة الشطرنج يمكن صنعها من مواد متنوعة واختيار المادة هو اختيار اعتباطي خالص، والشيء الجوهري الوحيد هو القيمة التي تُعزى إلى القطع في اللعبة.

وذلكم هو عين الحال في اللغة، فكل كلمة هي وحدة من وحدات اللغة لها موقعها المخصوص في إطار النظام، وهذا الموقع هو الذي يحدد مفهوم الكلمة، وأحجار الشطرنج إنما تتحرك طبقاً لقواعد مخصوصة لا بد من مراعاتها، ويمتنع على اللاعب أن يقوم بتغيير تحكمي مفاجئ في قيمة القطعة خلال اللعبة. والأمر كذلك في اللغة، فالتوليف الفعلي للصوت من شكل ومفهوم يحدث بطريقة تحكمية نتيجة للمصادفة، ولكنه ما إن يحظى بالثبات حتى يمتنع تغييره تبعاً للمشيئة، وبهذا المعنى تكون كل علامة لغوية تحكمية من جهة وملزمة من جهة أخرى[1].

ومهما يكن من أمر فإن الاختلاف، بوصفه مبدأ من مبادئ لسانيات سوسير، هو الذي تتحدد به خاصية العلامة وكذلك قيمتها ووحدتها، ولئن كان

(١) يُنظَر: ياكوبسون، رومان: **ست محاضرات في الصوت والمعنى**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، دار الرافدين، بغداد، ٢٠١٨م، ص٩٥. جاكسون: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ص٢٧، ١١٦. إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٢١٦.

الجانب المتصوري من القيمة اللغوية التابعة لعنصر ما مُتكوِّناً فقط مما لذلك العنصر من علاقات واختلافات مع سائر عناصر اللغة، فإن هذا الأمر يصح أيضاً بالنسبة إلى الجانب المادي منها، فالذي يهمنا من الكلمة ليس الصوت ذاته، وإنما هو الفوارق الصوتية التي تمكننا من تمييز هذه الكلمة عن جميع الكلمات الأخرى؛ ذلك أن تلك الفوارق هي الحاملة للدلالة، فاللغة لا يتمثل دورها المميز، فيما يتعلَّق بالدلالة، بخلق وسائل صوتية مادية للتعبير عنها، وإنما في القيام بدور الصلة بين الدلالة والصوت، وذلك في ظل شروط تؤدي بالضرورة إلى رسم متبادل لحدود الوحدات، فلا يتكون الجانب المفهومي للقيمة إلا من علاقات واختلافات مع بقية وحدات اللغة، ويمكن قول الشيء ذاته عن جانبها المادي.

فاللغة ليس فيها سوى الاختلافات، والأهم من ذلك أن الاختلاف يقتضي عموماً وجود حدود ثابتة يقوم بينها، ولكن في اللغة ليس ثمة سوى الاختلافات دون حدود ثابتة، وتبعاً لهذا المتصور فإن الوحدة السلبية المحضة والتعالقية لا تستطيع أن تُحدَّد بذاتها - الشيء المهم الوحيد هو أن تكون مختلفة عن الوحدات الأخرى - ولكن فقط بالعلاقات التي تربطها بوحدات اللغة الأخرى، وإن هذا ليكون كما لو أننا لا نطلب من رموز النسق الشكلي إلا أن تكون متميزة من بعضها بعضاً ومرتبطة فيما بينها بقوانين واضحة بأدائها الوظيفي، إننا نغض الطرف إذاً عن معناها وعن تجليها المُدرَك حساً في الوقت نفسه. فإذا كانت اللغة شكلاً وليست مادة، فإنها لن تكون كذلك إلا لأن وحداتها يجب أن تتحدَّد بالعلاقات التي تبعاً لها نستطيع أن نؤلف فيما بينها، وأن تتحدَّد كذلك بالتمثيل الذي تسمح به، ومن هنا نشأت فكرة تقول: إن اللغة تستطيع أن تبقى جوهرياً مطابقة لذاتها، حتى عندما تغير في الوقت ذاته المعاني التي تُعبِّر عنها والأدوات المادية التي تستخدمها[1].

(١) يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٤٥.

ولهذا فإن الوحدة الصوتية في سعيها الدائب لإحداث الفروقات تبقى عرضة للتغيرات ونهباً لها، وبناء على ذلك فإن عملية التغير هي تَبَع لمبدأ الاختلاف وهدف من أهدافه لتحقيق التوازن الداخلي لنظام اللغة وشكلها، فالعناصر اللغوية التي تفشل في القيام بدورها في إحداث فرق واختلاف مع العناصر الأخرى المكونة للنظام اللغوي هي عادة ما تكون عرضة للتغير عقب فقدها لهذا الدور؛ لأن ثمة برمجة مسبقة موجودة في نظام اللغة تُغيِّر تلك العناصر عند تلك الظروف من تلقاء ذاتها، ضمن عملية يمكن أن يُطلق عليها اسم: التغير اللغوي المبرمج. وسبب هذه التسمية أن اللغة في تحليلها لشبكة الوحدات المكونة لنظامها لا تبدأ من العناصر المنفردة، وإنما تبدأ من النظام ككل، فالنظام هو المسؤول عن تزحزح العلامة اللغوية في علاقاتها المتشابكة مع العناصر الأخرى، وإذا لم يكن هنالك حاجة للعنصر اللغوي عقب تكوُّن جميع التشابكات اللغوية للنظام، فإن ذلك العنصر لا يبقى طويلاً.

وتبعية التغير اللغوي لمبدأ الاختلاف غير مباشرة، لتوسط مبدأ الاعتباطية بينهما، فعندما يقتضي مبدأ الاعتباطية بأنه لا وجود لصورة صوتية تكون ملائمة أكثر من غيرها لأداء ما وضعت لأدائه، فإنه يفسح المجال أمام التغيرات الصوتية لتمضي في طريقها دون أن يعترضها شيء، سوى ما يفرضه مبدأ الاختلاف بأنه لا بد أن تحافظ تلك التغيرات اللغوية على شرطه المسبق الذي يقتضي في نهاية المطاف بأنه لا يمكن لأي جزء من أجزاء اللغة أن يقوم إلا على عدم مطابقته لبقية الأجزاء الأخرى. فالتغير اللغوي إذاً دليل على تعالق مبدأَيْ الاعتباطية والاختلاف؛ فبما أنه يستحيل أصلاً على عنصرين مثل (أ) و(ب) أن يبلغا على صورتيهما تلك - أي كل على حدة - مجال وعينا وإدراكنا؛ إذ إننا لا ندركهما دوماً إلا في صورة مقابلة أحدهما للآخر على النحو التالي: أ / ب ؛ لذلك بالذات كان كل عنصر منهما قابلاً للتغيُّر حسب قوانين لا تمت إلى وظيفته الدلالية بصلة[1].

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٨٠ - ١٨٥.

فالاعتقاد بالاعتباطية في شكله الأكثر حدة لا يتأسس على قطع الواقع الصوتي أو الدلالي بواسطة اللغات المختلفة، ولكنه يتأسس على فكرة مفادها أن الطبيعة العميقة للعناصر اللسانية هي طبيعة شكلية محضة، وإن هذه الأطروحة لتقوم على التأكيد بأن الوحدة اللسانية تتكون قبل كل شيء من العلاقات التي تُقيمها مع الوحدات الأخرى من اللغة ذاتها، والوحدة من خلال هذا المنظور لا تستطيع أن تُحدَّد إلا بالنسق الذي تُشكِّل جزءاً منه. ولهذا فإنه إذا كان كل عنصر يشتمل في مركزه بالذات على مرجع للنسق اللساني الذي يُشكِّل جزءاً منه، فإن اعتباطية كل لغة من اللغات لن تكون ظاهرة مُحتمَلة، ولكن ظاهرة ضرورية ترتبط بالتحديد نفسه للواقع اللساني[1].

(١) يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٣٠٠، ٣٠١.

٣. مبدأ القيمة:

يُؤدِّي مبدأ القيمة دوراً محورياً في لسانيات سوسير، فهذا المبدأ يؤكد فكرة سوسير عن النظام، ويجعل عيوب المنهج الذري للنحاة الجدد أكثر وضوحاً[١]. فوجود مجموعة بشرية ما، كما يقول سوسير، لَهو أمر ضروري لوضع عدد من القيم ليس لوجودها من مُبرِّر إلا في استعمالها النابع من ارتضاء عموم الناس لها، أما الفرد فإنه عاجز وحده عن أن يضع أي واحدة من هذه القيم أو أن يُغيِّر فيها، فالقيم تظهر في مجموع النظام الذي يُشكِّلها، وليس في العناصر المفردة التي تحملها، وهذا ما يجعلنا نفهم سبب قدرة الظاهرة الاجتماعية بمفردها على إنشاء نظام لغوي ما. والصفة الأساسية لمفهوم القيمة هي أنها لا تتضمن عناصر مفروضة عليها من الخارج، وكل ما يصيبها من تغيُّرات يُعدُّ من قبيل التعديل في نظام اللغة الداخلي، واعتباطية العلامة هي التي تجعل مفهوم القيمة غير فاقد لهذه الصفة الأساسية[٢].

ولا تستوي قيمة العلامة ودلالتها، فالقيمة مشروطة من النظام الداخلي للغة، وتشمل الحد بين كل العلامات اللغوية الأخرى في النظام ذاته، وكما أن العلامة تُحَدُّ بأنها تلك التي تكون مختلفة عن العلامات الأخرى، فإن القيمة أيضاً تُحَدُّ دائماً بشكل سلبي بأنها قيمة فارقة. وعلى هذا النحو يُشكِّل مبدأ القيمة مع مبدأ الاختلاف الأساس الذي تقوم عليه مقولة سوسير الشهيرة: (اللغة شكل وليست مادة)، وكونها شكل يعني أنها نظام من التقابلات التي تحد القيم، فمادة اللغة تتقهقر خلف شبكة العلاقات التي تحكمها. والبنيوية تتمسك بهذه المقولة البرنامجية، وهي أنها تدرس العلاقات القائمة بين عناصر في نظام يشترط كل منها وجود الآخر، وليس بين عناصر كل منها مستقل بذاته. وباختصار ليس هنالك قيمة دون اختلاف، واللغة التي تتشكَّل من علامة

(١) يُنظَر: بارتشت: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص١٠٥.
(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٧٤.

واحدة هي لغة مستحيلة؛ لأن علامتها الواحدة يمكن أن تُطلَق على كل شيء، ولا يمكنها أن تُميِّز شيئاً عن سواه، وهي تحتاج إلى علامة واحدة أخرى على الأقل حتى تتحدَّد قيمتها[1].

ولهذا يُشير سوسير إلى ضرورة التمييز بين (قيمة) العنصر و(دلالته)، فأوَّل ما يتبادر إلى أذهاننا عادة عندما نذكر قيمة العنصر، هو بالذات تمثيله لفكرة ما، وفي هذه الميزة مظهر من مظاهر القيمة اللغوية، إلا أن ذلك لا يعني أن كلمة (قيمة) مرادفة لكلمة (دلالة)، مع سهولة الخلط بينهما، لا سيما أن هذا الخلط ليس ناتجاً عن تشابه الكلمتين بقدر ما هو ناتج عن لطيف التمييز الذي تُشيران إليه. فالقيمة إذا اعتُبرت من حيث مظهرها، هي بلا شك عنصر من عناصر الدلالة، ومن العسير جداً أن ندرك كيف تتميز الدلالة عن القيمة مع كونها في الآن نفسه خاضعة لها، ومع ذلك فمن اللازم توضيح هذه المسألة وإلا انحصرت اللغة في مجرد قائمة من الألفاظ[2].

وهنا يطرح سوسير بعض الأمثلة للتمييز بين مصطلح (القيمة) ومصطلح (الدلالة)، فلئن كان للكلمة الفرنسية mouton؛ أي: (خروف) الدلالة نفسها التي للكلمة الإنجليزية sheep، فإنه ليس لها القيمة نفسها، وذلك لأسباب عديدة، منها بالخصوص أنهم يُسمُّون في الإنجليزية القطعة من اللحم تُطبخ وتُقدَّم للآكلين mutton لا sheep، فالاختلاف بين sheep وmouton من حيث القيمة راجع إلى أن لهم في الإنجليزية بإزاء كلمة sheep كلمة أخرى، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الكلمة الفرنسية. فالكلمة يمكنها أن تُعطي دلالة بشكل إفرادي من خلال ربطها بفكرة أو مفهوم، أما قيمة الكلمة فتعتمد على الكلمات الأخرى التي حولها في اللغة، فقيمة كلمة (أحمر) في اللغة العربية تُحدَّد بتباينها

(١) يُنظَر: بارتشت: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص١٠٥. ستروك، جون: **البنيوية وما بعدها (من ليفي شتراوس إلى دريدا)**، ص١٥.

(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٧٥.

مع كلمة (بني) و(برتقالي) و(أصفر) و(بنفسجي) إلخ، ولذلك فإن اللغة التي لديها كلمة واحدة فقط للون (البرتقالي) و(الأصفر)، لا يمكنها أن تمتلك كلمة مساوية بالضبط في قيمتها للكلمة العربية (أحمر)، وبالتالي فإنْ كان للكلمة دلالة تتحدد باقترانها بمفهوم، فإن لهذه الكلمة أيضاً قيمة تتحدد بدورها في إطار كلمات أخرى.

وفي نطاق اللغة الواحدة تُحدَّد جميع الكلمات المعبِّرة عن أفكار متقاربة بعضها من بعض من حيث القيمة، فمترادفات من قبيل (هاب) و(خشي) و(خاف) هي تنويعة لقيمة واحدة، فليس لكلمة منها قيمة خاصة بها إلا بتقابلها مع بعضها، ولو انعدمت كلمة (هاب) لانتقل محتواها إلى منافستيها، فليس للكلمة الواحدة حدود ثابتة. وكأن مفهوم القيمة يوحي دائماً بمعنى مؤجل لكل علامة، فالعلامة اللغوية بطابعها الحركي لها معنى مؤجل دائماً ما يتم تجاوزها نحوه من غير أن تحتويه أبداً، ولا تدل كل واحدة منها على محتوى إلا بالرجوع إلى مجموع علامات النظام. وبذلك يحفظ مبدأ القيمة توازن أي نظام تَتعرَّض عناصره للتغير أو الاندثار، فتغير العنصر ليس سوى تنويع في عناصر النظام، وهذا التنويع يمكن استبداله بأي تنويع آخر دون خسارة أو فائدة تُذكر، فلا ينجر عن عملية التغير سوى تكرار للقيمة السابقة، وهكذا يحفظ مبدأ القيمة توازن النظام.

فالفكر بدون علامة لغوية تُشير إليه هو شيء نفسي محض، وكما يذهب سوسير، ففكرنا في وجوده النفسي، دون التعبير عنه بكلمات، ليس سوى كتلة لا شكل لها ولا معالم، وطالما اتفق الفلاسفة وعلماء اللغة على أننا لا نستطيع أن نميز تمييزاً واضحاً وقاطعاً ومتسقاً بين فكرتين دون مساعدة علامات اللغة، فالفكر من غير لغة ليس سوى سديم مبهم غائم الحدود. ومن هنا يأتي دور العلامة اللغوية في رسم حدود الفكرة التي تشير إليها، وقد تشترك معها علامات أخرى في هذا الدور كما ظهر في المثال السابق، فتكون لكل علامة دلالة مستقلة بذاتها

وقيمة متعارضة مع العلامات الأخرى ضمن الحقل الدلالي الواحد. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فقد تُحمَّل علامة محورية قيمة كبرى تكون جماعاً للقيم الصغرى التي تتوزعها العلامات الأخرى ضمن الكتلة الدلالية الواحدة، وربما تكون هذه الكلمة هي (خاف) في المثال السابق، فيكون لها قيمة كبرى تَظْهر من خلال تعارضها مع الحقول الدلالية الأخرى المجاورة لمجموعتها. إذاً فالذي يُكشف لنا في جميع هذه الحالات ليس جملة من الأفكار الموجودة سلفاً، فما من شيء مميز قبل ظهور اللغة، وإنما هي قيم نابعة عن النظام الداخلي للغة، فقولنا: إن القيم توافق متصورات ذهنية، هو قول تقديره أن تلك المتصورات تخالفية محضة، لا تُعرَّف إيجابياً بمحتواها، بل تُعرَّف تعريفاً سلبياً بما لها من علاقات مع بقية عناصر النظام الأخرى، فأدقُّ خصائص المتصوَّر الذهني كونه يُمثِّل ما لا تُمثِّله المتصوَّرات الأخرى[1].

ويلاحظ سوسير بطريقة ذكية أن جميع القيم، حتى تلك التي نجدها خارج ميدان اللغة، تتكوَّن دائماً من عاملين: أولاً: شيء مخالف يمكن إبداله مقابل الشيء الذي نريد تحديد قيمته، وهو ما يُسميه جاكوبسون علاقة التغاير. وثانياً: أشياء متماثلة يمكن مقارنتها بالشيء الذي نحن بصدد النظر في تحديد قيمته، وهي ما يُسميها جاكوبسون علاقة التجانس. وهذان العاملان ضروريان لوجود قيمة من القيم؛ من ذلك أنك إذا أردت أن تُحدِّد قيمة قطعة نقدية ذات خمسة فرنكات مثلاً، وجب أن تعرف أمرين اثنين: الأول أن يكون بإمكانك إعطاؤها مقابل كمية معينة من شيء آخر مختلف عنها كالخبز مثلاً، والثاني: أن يكون بإمكانك مقارنتها بقيمة مماثلة من نفس نظامها كالقطعة ذات الفرنك الواحد، أو بعملة من نظام نقدي آخر كالدولار أو غيره.

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٧٧. ميرلو بونتي، موريس: **تقريظ الفلسفة**، ترجمة: قزحيا خوري، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٣م، ص٧٠. ولسون، برندان: **الفلسفة ببساطة**، ترجمة: آصف ناصر، دار الساقي، دمشق، ط٢، ٢٠١٠م، ص١٩٣.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى الكلمة، فيمكن تعريفها بشيء مختلف عن طبيعتها؛ أي بفكرة، وهي واقع غير لساني، إنه واقع يُبلِّغه توسط المدلول، لكنه أيضاً غريب عن المدلول قدر غرابته عن الدال، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن نقارنها بشيء آخر مماثل؛ أي بكلمة أخرى، وذلك لأن التنظيم العام للغة يقيم علاقات ثابتة بينها وبين الكلمات الأخرى، وقدرتها على التدليل مشروطة تماماً بهذه العلاقات. فقيمة الكلمة إذاً تظل متغيرة وغير محددة طالما اقتصرنا على ملاحظة أنه يمكن تعويض تلك الكلمة بمتصور ذهني ما؛ أي أن لها دلالة ما، وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن نقارن تلك الكلمة بالقيم المماثلة؛ أي بالكلمات التي يمكن أن تقابلها، ولا يمكن أن نُعيِّن محتوى الكلمة تعييناً حقيقياً إلا بالاستعانة بما يوجد خارجها، فكلما كانت الكلمة جزءاً من نظام ما، فهي لا تكتسي دلالة فحسب، بل تكتسي أيضاً وبالخصوص قيمة، وهذا أمر جد مختلف[1].

فهنا يُعبِّر سوسير عن رؤيته الأساسية في قدرة النقود على تفسير التشابه المدرك عقلياً بينها وبين اللغة، فكلاهما تعوزهما القيمة، وإن بشكل مختلف، فلكي تُحقق قيمة النقود غايتها، فإنها يجب أن تكون متساوية لدى الأفراد ومستقلة عنهم. وأما قيمة العلامة اللغوية فهي وإنْ لم تلتزم بالشرط الأول إلا أنها مستقلة داخل نظام اللغة عن الذات الناطقة، فتغير قيمة العلامة اللغوية مرتبط بتبدُّل علاقاتها مع العلامات الأخرى داخل النظام، والقول بقدرة الفرد على إحداث تغيير في قيمة علامة ما، يُشبه القول بقدرة هذا الفرد على إحداث تغيير في قيمة النقود في إمبراطورية معينة، فكما أن النظام الاقتصادي هو المتحكم في قيمة النقود، فإن نظام اللغة والمبادئ التي تُحرِّكه هو المتحكم في قيمة العلامة اللغوية.

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٧٦. ياكوبسون: **ست محاضرات في الصوت والمعنى**، ص١٠١. ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص٣٨.

والجمع بين اللغة والعملة ليست علاقة ارتباط جديدة أتى به سوسير، فقبله انقسم العلماء والفلاسفة إلى فريقين، فريق لا يوافق على تشبيه اللغة بالنقود، ويرى أن أصول المفهوم لا توجد خارج مادة العلامة اللغوية، ولذلك تفقد العلامة اللغوية قيمتها داخل النظام ولا تحتفظ سوى بدلالتها المفردة، وماركس هو المثال البارز لهؤلاء، فالعقل حسبما يرى محكوم بلعنة تأثره بالمادة. وفريق آخر يرى أن النقود واللغة موضوعان يتسم البحث فيهما بدرجة من العمق والتجريد، توازي عمومية استعمالهما، وهما مرتبطان أحدهما بالآخر بشكل أقوى مما هو متصور، ونظرية أحدهما تُفسِّر نظرية الآخر، فهما يقومان على أسس مشتركة(١).

ولكن مثل هذه الأقوال قد أُلقيت على عواهنها حتى جاء سوسير وفصَّل بدقة كيف يمكن لنظرية النقود أن تُفسِّر نظرية اللغة، فكما أن قيمة النقود لا تقوم على تجسُّدها المادي، فإن العلامات أيضاً لا تستمد قيمتها من طبيعتها المادية باعتبارها سلسلة من الأصوات، وإنما تستمدها من موقعها داخل النظام. ولئن بدت اللسانيات متأثرة بنظرية النقود فيما يتعلَّق بمبدأ القيمة، فإن سوسير قد استطاع أن يجعل من مبدأ القيمة مفهوماً ألصق بنظام اللغة، من خلال بيانه أن العلامة اللغوية قادرة على التعبير عن كل أنواع القيمة، والأمر ليس كذلك بالنسبة للنقود، ففي نظر الناس «تظل القيمة الاستعمالية للمعدن النفيس هي السائدة، وهذا الأمر يُخفي وظيفة النقود بوصفها معياراً عامّاً لكل القيم، وهو المعيار المستقل تماماً عن قيمة المعدن في الصورة التي يظهر بها، فلا تزال الوظيفة الثنائية للعملة بوصفها بديلاً وقيمة بفضل طبيعتها المادية تتجسد في العملات التي تُلبس كحُلي»(٢).

(١) يُنظر: كولماس، فلوريان: **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م، ص٩ - ١١.

(٢) كولماس: **اللغة والاقتصاد**، ص٩.

ولهذا فإن مفهوم (الاختلاف) الذي تسعى إليه اللغة وتطلبه دائماً ينبني على الاتحادات والفروق التي تحكم عناصر اللغة ووحداتها، ومفهوم الاختلاف له ارتباط مباشر بمفهوم القيمة، الذي يلعب دوراً أساسياً في المحافظة على توازن النُّظم العلاماتية أمام التحديات التي تفرضها ظواهر التغيُّر بجميع أشكالها ومستوياتها. ويمكن فهم ذلك بمقارنة أخرى بلعبة الشطرنج – وعادة ما يفعل سوسير ذلك ليتسنَّى له أن يوضح أفكاره بطريقة تتسم بالمباشرة والحيوية – ولنأخذ قطعة هي (الفرس)، فهل هو بمفرده عنصر من عناصر اللعبة؟ من المؤكد أنه ليس كذلك، ألا ترى أنك إذا اعتبرت منه جانبه المادي المحض، وأخرجته من مربعه في الرقعة، وعزلته عن بقية قيود اللعبة، أضحى لا يُمثِّل شيئاً في نظر اللاعب، ولا يُصبح عنصراً حقيقياً ملموساً إلا متى استعاد قيمته والتحم بها، وهبْ أن تلك القطعة أصابها عَطَب أو ضاعت أثناء اللعب فهل يمكن تعويضها بقطعة أخرى معادلة لها؟ أجل ولا يمكننا أن نعوِّضها بفرس آخر فقط، بل إنه من المتاح استعمال شكل آخر لا يشبه الفرس في شيء، ومع ذلك نعتبره والفرس شيئاً واحداً شريطة أن تُسنَد إليه القيمة نفسها.

فكل حجر من أحجار الشطرنج له قيمته الخاصة تبعاً لقواعد اللعبة، غير أنه في سياق اللعبة تحتل هذه القطع مواقع مختلفة في نسبة بعضها لبعض، وتمنحها المواقع قيماً جديدة، فهنالك فرق على سبيل المثال بين أن يحتل البيدق موقعاً يمكنه من أن يهاجم قطعة أخرى وبين أن يكون موقعه خارج خطوط القتال، كذلك تتحدَّد القيمة المتعينة لوحدات اللغة باستعمالها الواقعي. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن الوحدة A في اللغة الإنجليزية لها قيمة تواصلية واحدة بوصفها أداة للتنكير، وقيمة أخرى إذا ما استعملت استعمال وحدة من وحدات السوابق في مثل Amoral. فنحن نلاحظ إذاً في نطاق النُّظُم العلاماتية مثل نظام اللغة أنه مع كبر حجم التغيرات التي تطال عناصرها ووحداتها، فإن مفهوم القيمة، يبقى محافظاً على توازن العناصر وترابطها ببعضها بعضاً حسب قواعد

معلومة[1]. فالقيمة الحالية لأية قطعة في الشطرنج تعتمد على القطع الأخرى إلى حد ما، كما أن تحريك قطعة واحدة أو سقوطها لا يُغيِّر مصيرها وحدها فحسب، وإنما يُعيد تقويم شبكة العلاقات القائمة بين القطع بكاملها. وهذا ما ينطبق على اللغة تماماً، فلو تغيرت علامة من العلامات أو سقطت من النظام نهائياً، لأعاد مبدأ القيمة عندئذ تنظيم شبكة العلاقات آلياً ليحفظ توازن النظام بسد الفراغ الناشئ.

فسوسير يدعونا في دراسة عملية التغير اللغوي لأن ننطلق من الكُل لكي نرصد بواسطة التحليل مدى التغيُّر الذي أصاب النظام بأكمله، وبالتالي فإن التزحزحات التي تُصِيب اتحاد دال عنصر ما بمدلوله، مهما بلغ شأوها، فإنها لا تعدو أن تكون ظواهر منفردة ليس لها أثر يُذكَر في النظام الذي ينتمي إليه ذلك العنصر. فمفهوم القيمة يُبيِّن لنا أنه من فادح الوهم اعتبار عنصر معين مجرد اتحاد صوت ما بمتصوَّر ما، ففي تعريفنا له على هذا النحو عزل له عن النظام الذي ينتمي إليه، وظن بأنه يمكننا أن ننطلق من العناصر فنجمعها وبجملتها نبني النظام، فالخصائص التي يتصف بها نظام ما هي ليست خصائص عناصره؛ إذ يمكن بناء مبنى مربع الشكل، يرتفع أربعين قدماً، بلبنات مستطيلة الشكل، لا يزيد طولها عن إنشات تسعة. بل إنه ينبغي على العكس أن ننطلق من كُلٍّ متضامن لكي نحصل بواسطة التحليل على ما يضمه من عناصر، فالكل يوجد قبل وجود أجزائه، وإن لم نفعل ذلك فإن اللغة لا تعود تُمثِّل نظاماً دقيقاً محكم البنيان، وإنما تُصبح قائمة من ألفاظ هي نهب لكل تغيُّر يفتقر إلى التوازن[2].

(١) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٧٠. سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧هـ، ص٢١.

(٢) يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص١٧٤.

خاتمة:

لقد انتهت هذه الدراسة إلى أن القوى الفاعلة المُوجِّهة للنظام اللغوي هي من أكثر المبادئ أهمية في لسانيات سوسير الداخلية، فهي تُخبرنا بدرجة أكبر مما يمكن معرفته عن حقيقة نظام اللغة، ويبدو أثرها الفاعل في الكشف عن سير عملية التغير اللغوي. فعندما يزداد تعقيد عوامل التغير، ويتبين للدارس أن هنالك قوى فاعلة وضمنية تتحكم في سيرورة اللغة، فإن القوى الذاتية المُوجِّهة لنظام اللغة تأتي في المقدمة بشكل أكثر قوة، وتنتفي كل الظروف الخارجية التي لا تمت لنظام اللغة بصلة. وهذه القوى بعضها كان غير معروف قبل سوسير وبعضها الآخر معروف إلا أن قيمته محدودة، ومع لسانيات سوسير أصبحت هذه القوى توليفة مجتمعة لتوجيه تغير نظام اللغة وحفظ توازنه، فعملية التغير اللغوي تبدو اليوم أكثر تحديداً ووضوحاً من ذي قبل.

والنتيجة بالغة الأهمية التي يمكن أن نصل إليها هي أن اللغة ليست نظاماً ثابتاً، وإنما هي علامات اعتباطية متزحزحة وعناصر دائمة التحول، إنها نظام من العلاقات بين عناصر يحكمها الاختلاف، وهذه العناصر قيمتها ليست في ذاتها، بل فيما يقابلها من عناصر أخرى، فقيمتها تكمن في موقعها بالنسبة لكامل النظام، وهذه القيمة متغيرة لعدم وجود ما يمسك بها أو يُثبِّتها. وهكذا وفي داخل اللغة أو بالضبط في ثنية علاقات الاقتران تولد الإمكانية الحقيقية واللامحدودة للتغير اللغوي، فالتغير في جذوره ليس حركة تقع من خارج نظام اللغة، وإنما هو نتيجة لتعديل علاقات النظام الداخلي للغة، فمبادئ هذا النظام هي بمثابة قوى ذاتية تُسيطر على عملية التغير وتمنع من أن تكون هذه العملية متعلِّقة برغبة المتكلم أو بأية ظروف أخرى طارئة.

ومن ثَمَّ فإن التغير اللغوي لا يتم عن طريق الهدم والإخلال بالنظام من الخارج، بأن تدفع ظروف طارئة إلى أن يحل نظام مكان آخر، بل يكون عبر تعديل في شبكة العلاقات التي تجمع عناصر النظام، فهو تعديل جزئي في

العلاقات الداخلية، وليس كارثة عامة تجلبها ظروف منعزلة وطارئة على النظام اللغوي، فالنظام اللغوي له منطقه الداخلي الذي يأبى الانقياد لتطبيق أي عامل خارجي، فهو الذي يضع المبادئ الأساسية الملائمة له. وقد تمسَّك سوسير بهذا المنهج وقدَّم تصورات دقيقة لعوامل التغير اللغوي غير مسبوقة، ولا تزال هذه النظرات ذات قيمة معتبرة حتى يومنا هذا.

فالنظر إلى الظروف الخارجية على أنها القوى الوحيدة والأكيدة التي تُوجِّه عملية التغير اللغوي يجعل منها عملية جزافية تقع على نحو تصادفي أو عشوائي، وهذا ما جلب لها سخرية حادة جرت بها أقلام بعض العلماء من نحو قول أحدهم: (إن سبب التغير في اللغات يُشبه دواعي تركيب زعانف للسيارات في عام ونزعها في العام التالي)، أو قول الآخر: (إننا لا نستطيع أن نقول في أسباب تغير اللغة أكثر مما نستطيع قوله بشأن اشتمال السترة على ثلاثة أزرار في عام، ثم على زرين في العام التالي). وهكذا تكون الدراسة قد كشفت أن الدور الكبير لسوسير يكمن في القضاء على هذه النظرة السطحية المسيطرة على عوامل التغير اللغوي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مؤكداً أن هنالك قوى داخلية تقود عملية التغير اللغوي برمتها، وهي أشبه بنزعات أو ميول متأصلة في كل لغات العالم، تُستثار من مبادئ فاعلة للنظام الداخلي للغة.

فالتغير اللغوي ليس جزافياً أو عشوائياً، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة القوى الثابتة التي تُنظِّمه وتجعله على قدر كبير من التكرار والتشابه في جميع لغات العالم، فضلاً عن أن ارتباط هذه القوى بالنظام الداخلي للغة يجعل النظام التركيبي لمفردات اللغة، بوصفه مظهراً خارجياً، بمنأى عن تأثيرها، ويمنع من أن يصل أثرها إلى فقدان اللغة لسماتها الأساسية التي تُنظِّم مكوناتها المختلفة. ولو كان التغير اللغوي جزافياً ويقع كيفما اتفق، إذاً لانهار نظام اللغة برمته وتحوَّل إلى ركام من الوحدات العشوائية، فمع كون العلاقة التي تربط الدال بالمدلول – على مستوى العلامة – علاقة اعتباطية إلا أن علاقة العلامة بغيرها

من العلامات - على مستوى التركيب - ليست عشوائية.

وبذلك يمكن أن ندفع عن سوسير سمة التناقض التي تبدو في مقولة: (إن نظام اللغة قائم على المبدأ اللاعقلاني لاعتباطية العلامة)، وقوله بنظامية اللغة وهي شيء عقلاني ومُبرَّر، فعندما نفصل بين النتائج الداخلية والنتائج الخارجية للسانيات البنيوية، فلا يعود هنالك مأزق يتهدَّد هذا النظام، فاللغة على المستوى الداخلي هي نظام طبيعي من علاقات الفوضى، يحاول العقل الإنساني أن يُدخل فيها القليل من التنظيم، الذي هو تصحيح جزئي للوضع، وفي ذلك يكمن دور ما هو مُبرَّر نسبياً. وهي على المستوى الخارجي تركيب من العلامات، بمقدور العقل أن يُدخِل عليها مبادئ النظام والانتظام، فقواعد التركيب مع كونها لا ترتبط بتقييدات مُسبقة تُمثِّل معياراً يُميِّز بين ما هو نحوي وما ليس بنحوي، فهي مع ذلك تُعدُّ قواعد مُفسَّرة، وليست مُفسِّرة؛ لأن الممارسة ينبغي، كما يقول فتجنشتاين، أن تتحدَّث عن نفسها، وفي ذلك يكمن دور ما هو مُبرَّر كلياً، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن اللغة ستخرج برمتها عن السيطرة ويكون مآلها إلى الانهيار.

ومن الأمور التي تُحيِّر اللساني ذلك الإقرار بأن اللامنطقي ضروري للغة، وأن كثيراً من النظام الداخلي للغة يصدر عن علاقات غير مُبرَّرة، فما هو غير مُبرَّر يحتل موقعاً راسخاً داخل نظام اللغة، وهو الأمر الذي يجعلنا لا نستطيع تخيل نظام للغة دون وجوده، والبسطاء وحدهم هم الذين يمكنهم أن يعتقدوا أنه بالإمكان تحويل اللغة البشرية إلى لغة طبيعية؛ أي محكومة بالضرورة والتبرير، ولو حصل مجرد الاقتراب من هذه الغاية في يوم ما فلكم سيكون هنالك من الأشياء التي سيتم خسرانها، فالإنسان مهما أولع بالضروري والمُبرَّر فهو، كما يرى نيتشه، محتاج من حين إلى آخر أن يعود إلى علاقته اللامنطقية الأساسية بكل الأشياء، وكيف يتسنَّى له ذلك إذا كانت أداته منطقية؟

قائمة المصادر المراجع:

١. أريفيه، ميشيل: **اللساني واللاوعي**، ترجمة: محمد خير محمود البقاعي، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١١م.

٢. إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣. أورو، سيلفان: **فلسفة اللغة**، ترجمة: عبدالمجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،٢٠١٠م.

٤. أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢م.

٥. أوغدن، تشارلز كي وريتشاردز، آنفر آرمسترونغ: **معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية)**، ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.

٦. إيلوار، رونالد: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٠م.

٧. بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٨. بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢م.

٩. بيرو، جان: **اللسانيات**، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، ٢٠٠١م.

١٠. بيكرتون، ديريك: **اللغة وسلوك الإنسان**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، ٢٠٠١م.

١١. التوني، مصطفى زكي: **علل التغير اللغوي**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشرة، الرسالة الرابعة والثمانون، ١٩٩٣م.

١٢. جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط٢، ٢٠٠٨م.

١٣. جستس، ديفيد: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ترجمة: حمزة قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٥هـ.

١٤. جوزيف، جون: **اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)**، ترجمة: عبدالنور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (٣٤٢)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧م.

١٥. دويتشر، غاي: **عبر منظار اللغة (لِمَ يبدو العالم مختلفاً بلغات أخرى؟)**، ترجمة: حنان عبدالمحسن مظفر، سلسلة عَالم المعرفة (٤٢٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٥م.

١٦. دي سوسير، فرديناند: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

١٧. ديكرو، أوزوالد وشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٣م.

١٨. زواوي، مختار: **دو سوسير من جديد (مدخل إلى اللسانيات)**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٧م.

١٩. أبو زيد، أحمد: **المدخل إلى البنائية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٢٠. سابير، إدوارد: **مدخل للتعريف باللغة**، اختيار وترجمة: سعيد الغانمي، ضمن كتاب: اللغة والخطاب الأدبي (مقالات لغوية في الأدب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٣م.

٢١. سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧هـ.

٢٢. ستروك، جون: **البنيوية وما بعدها (من ليفي شتراوس إلى دريدا)**، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة (٢٠٦)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦م.

٢٣. عبدالعزيز، محمد حسن: **سوسير رائد علم اللغة الحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢٤. فاندولواز، كلود: **استقلال اللغة والعرفان**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: ثامر الغزي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، ٢٠١٢م.

٢٥. فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٦. كولماس، فلوريان: **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م.

٢٧. لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥م.

٢٨. ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، ١٩٩١م.

٢٩. مارتيني، أندري: **مبادئ في اللسانيات العامة**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، ٢٠١٢م.

٣٠. مبارك، حنون: **مدخل إلى لسانيات سوسير**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٧م.

٣١. مونـان، جـورج: **علـم اللغـة في القـرن العشريـن**، ترجمـة: نجيـب غـزاوي، وزارة التعليم العـالي، دمشـق، ١٩٨٢م.

٣٢. ميرلـو بونتـي، موريـس: **تقريـظ الفلسـفة**، ترجمـة: قزحيـا خـوري، منشـورات عويدات، بـيروت، ١٩٨٣م.

٣٣. وتزيفـان، أزولـد: **الدلالـة والمرجـع دراسـة معجميـة**، ضمـن كتـاب: المرجـع والدلالـة في الفكـر اللسـاني الحديـث، ترجمـة: عبدالقـادر قنينـي، إفريقيـا الـشرق، الـدار البيضـاء، ٢٠٠٠م.

٣٤. ولسـون، برنـدان: **الفلسـفة ببسـاطة**، ترجمـة: آصـف نـاصر، دار السـاقي، دمشـق، ط٢، ٢٠١٠م.

٣٥. وول، بنيـس: **لغـة الإشـارة**، ترجمـة: محيـي الديـن حميـدي وعبـد الله الحميـدان، ضمـن كتـاب: (الموسـوعة اللغويـة)، المجلـد الثالـث (بعـض المظاهـر الخاصـة باللغـة)، جامعـة الملـك سـعود، الريـاض، ١٤٢١هـ.

٣٦. ياكوبسـون، رومـان: **سـت محـاضرات في الصـوت والمعنـى**، ترجمـة: عـلي حاكـم صالـح وحسـن ناظـم، دار الرافديـن، بغـداد، ٢٠١٨م.